# أوروبا

## ١٧ - الحالة في قبرص

**المقررات المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٦٨): القرار ٦٣٤ (١٩٨٩) وبيان من الرئيس**

في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩، وعملاً بالقرار ٦٢٥ (١٩٨٨)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص للفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ [١]. وقد غطى التقرير التطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومهمة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام عملاً بقرار المجلس ١٨٦ (١٩٦٤) وما تلاها من قراراته المتعلقة بقبرص. وشدّد الأمين العام على أن القوة المذكورة واصلت القيام بدور لا غنى عنه في قبرص، وأشار إلى أنها في وضع فريد يمكنها من المساعدة على الحفاظ على الظروف الميدانية الضرورية لإنجاز مساعيه الحميدة. ولاحظ بخاصة أن نجاح القوة في الاتفاق مع كلا الجانبين في قبرص على إخلاء مواقع في ثلاث من مناطق نيقوسيا تتجاوز فيها قواتهما على نحو خطير. وهو يأمل في أن تتبع هذه الخطوة الأولى في المستقبل القريب تدابير أخرى للتقليل من المواجهة على طول الخط الأخضر في نيقوسيا. وفي ضوء هذا التقييم، أوصى بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى [٢]. وأضاف أنه أجرى مشاورات حول هذه المسألة مع الطرفين المعنيين، عملاً في ذلك بالممارسة المتبعة. وكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الحالة المالية الخطيرة للقوة، وأنه يأمل في أن يصحح المجلس هذا الوضع في الوقت المناسب بحيث تسدد حصة الأمم المتحدة لتقاسم التكاليف من التبرعات لا من الأنصبة المقرر.

وذكر الأمين العام، بخصوص مهمة مساعيه الحميدة، أن الجولتين من المحادثات المباشرة التي كان زعيما الجانبين قد شاركا فيها منذ آب/أغسطس ١٩٨٨ قد تقدمتا إلى حد تلوح معه بوادر اتفاق شامل. فقد اتفق الزعيمان على أن يستحدثا، على أساس غير ملزم، مجموعة واسعة من الخيارات لكل قضية من القضايا التي تتألف منها المشكلة القبرصية. واتفقا أيضاً على تخصيص جولة ثالثة من المحادثات، ابتداءً من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ١٩٨٩، لإعداد مشروع مخطط اتفاق شامل توصف فيه الحلول المراد التوصل إليها بشأن كل عنصر من عناصر المخطط. وقال الأمين العام إن هذه المحادثات لا تزال جارية وإنه ينوي رفع تقرير إلى المجلس عن النتائج بعد الاجتماع مع الزعيمين خلال الأسبوع الأخير من شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩.

وأدرج المجلس، في جدول أعماله في جلسته ٢٨٦٨، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩، تقرير الأمين العام، تحت البند المعنون "الحالة في قبرص". ودعا المجلس ممثلي تركيا وقبرص واليونان، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت. وحسبما اتفق عليه في مشاورات سابقة، وجّه المجلس الدعوة أيضاً إلى السيد أوزر كوراي عملاً بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولفت الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٣]. واسترعى أيضاً انتباههم إلى رسالتين تتصلان بالبند من جدول الأعمال المعنون: رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي أستراليا وآيرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا [٤]، يعربون فيها عن قلقهم الشديد إزاء العجز المتزايد في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ ورسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل النمسا [٥]، يعرب فيها عن قلق مماثل نيابة عن البلدان المساهمة بقوات.

وطرح مشروع القرار بعدئذ للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٤٣ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ و٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى،

وإذ يحيط علماً كذلك بأن حكومة قبرص قد وافقت، نظراً إلى الأحوال السائدة في الجزيرة، على ضرورة بقاء القوة في قبرص بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، وأن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩؛

٣ - يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تواصل التعاون مع القوة على أساس ولايتها الحالية.

وبعد التصويت، أعلن رئيس المجلس أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي [٦]:

يرحب أعضاء مجلس الأمن بالمحادثات المباشرة التي بدأت في آب/أغسطس ١٩٨٨ تحت إشراف الأمين العام في إطار بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في

---

[١] S/20663.

[٢] في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩، أبلغ الأمين العام أن حكومة قبرص، وكذا حكومتي اليونان والمملكة المتحدة، أشارت إلى أنها قبلت التمديد المقترح ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/20663/Add.1)، وأضاف أن حكومة تركيا قد أوضحت أنها تقبل وتدعم موقف الجانب التركي القبرصي الذي يرى أن مشروع القرار (S/20679) غير مقبول كأساس لتمديد مرابطة هذه القوة وأنها ستفسر موقفها في جلسة مجلس الأمن القادمة.

[٣] S/20679.

[٤] S/20650.

[٥] S/20666.

[٦] S/20682.

قبرص، ويؤكدون من جديد تأييدهم لهذه المحادثات. ويعربون عن تقديرهم للأمين العام ولممثله الخاص على جهودهما التي لا تكلّ من أجل إحراز تقدم.

ويلاحظ أعضاء المجلس أنه قد انقضت خمس وعشرون سنة منذ إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ويعربون عن الأسف لأنه تعذر خلال هذه الفترة تحقيق تسوية عن طريق التفاوض لجميع جوانب المشكلة القبرصية.

ويحث أعضاء المجلس، آخذين في الاعتبار أهمية المرحلة الحالية التي وصلتها المحادثات، كلا الطرفين على أن يضاعفا جهودهما وأن يظهرا المرونة وأن يقدما أوفى قدر من الدعم والتعاون للجهود التي يبذلها الممثل الخاص في قبرص من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة عن طريق التفاوض.

كما يرحب أعضاء مجلس الأمن بشدة بما حدث مؤخراً من إخلاء للمواقع العسكرية من الأفراد، ويحثون الطرفين على النظر في اتخاذ خطوات أخرى بالتعاون مع سلطات الأمم المتحدة ترمي إلى تخفيض حدة التوتر وتجنب وقوع الحوادث وتهيئة مناخ لحسن النية، فضلاً عن الحفاظ على الجو المؤاتي للتوصل إلى تسوية.

ويحيط أعضاء المجلس علماً باعتزام الأمين العام الاجتماع مع الطرفين في نهاية حزيران/يونيه، ويشاطرون الأمين العام الأمل في أن يسفر هذا الاجتماع عن نتائج إيجابية. ويناشدون الأطراف المعنية التعاون مع الأمين العام بغية التقدم بخطى واسعة في اتجاه التوصل إلى تسوية شاملة.

ورحب ممثل قبرص بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية القوة وتعهد بأن تتعاون حكومته معها تعاوناً كاملاً. ولاحظ أن حكومته استجابت لمبادرة الأمين العام الداعية إلى إجراء مفاوضات رفيعة المستوى لتسوية ''المشكلة القبرصية من جميع نواحيها'' ورضيت بالمنهجية المتبعة ووافقت على الأسس التي ستقوم عليها المفاوضات. وشدّد على أن حكومته تبحث عن حل ناجع للمشكلة يقوم على النقاط الجوهرية التالية: انسحاب القوات التركية المسلحة؛ وإحلال نظام متوازن للضمانات الدولية يكفل سلامة قبرص الإقليمية وأمنها؛ وعودة ''المستوطنين الذين وطنتهم تركيا في المناطق القبرصية المحتلة''؛ والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتوظيف الدستور الاتحادي في المستقبل؛ وتتطابق أي حلول مستقبلية مع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص. ووصف المقترحات التي عرضها رئيس قبرص في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، بأنها تتفق مع تلك المبادئ [٧].

وذكر ممثل اليونان أن حكومته توافق على تمديد فترة مرابطة القوة في قبرص لستة أشهر أخرى، وأنها تؤيد مهمة المساعي الحميدة للأمين العام، فضلاً عن المحادثات الجارية بين الطائفتين. وقال إن اليونان تؤيد مقترح الأمين العام الداعي إلى الاستعاضة في تمويل القوة عن التبرعات بأنصبة مقررة وذلك على منوال جميع عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام. ومضى قائلاً إنه يرى رأي البلدان الثمانية المساهمة بقوات، المعرب عنه في رسالتها الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ومؤداه أن المجلس وخصوصاً أعضاؤه الدائمون، تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة عن ضمان التمويل السليم لحصة الأمم المتحدة في تكاليف القوة [٨]. وأعرب عن دعمه لمخطط المقترحات الشامل الذي عرضه رئيس قبرص في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، مصرحاً بأنها مقترحات دعامتها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وشدّد على أن الجانب الخارجي للمشكلة القبرصية يهم بلده، بوجه خاص، ولاحظ أن هناك مشكلة أمنية خطيرة قد خلقها في شرق البحر الأبيض المتوسط وجود القوات التركية. وقال إنه يؤيد، في هذا الصدد، مقترح رئيس قبرص الداعي إلى تجريد الجمهورية الكامل من السلاح [٩].

وذكر السيد كوراي أن المحادثات الشاملة الجارية لإنشاء اتحاد بين الدولتين في الجزيرة، شكّلت أطول مرحلة من المحادثات تعقد في أي وقت من الأوقات في قبرص بين زعيمي الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني. وقد أتاحت المحادثات للجانبين فرصة لمناقشة جميع جوانب قيام جمهورية اتحادية ذات منطقتين أساسها المساواة بين الشعبين. وذكر بأن الجانب القبرصي التركي قد شدّد على الجانب الأمني للتسوية النهائية، مع ضمانات تركية لازمة، فضلاً عن المساواة السياسية بين الجانبين في الجمهورية الاتحادية. وقال إن نوع الحل الذي يتصوره الجانب القبرصي اليوناني لا يمكن قبوله ما دام لا يعترف بمفاهيم أساسية كالمساواة، وثنائية المنطقة واقتسام السلطة. وقد استجدت شتى التطورات في قبرص الجنوبية أفسدت احتمالات إيجاد تسوية مبكرة في قبرص. وذهب إلى القول بأن الإدارة القبرصية اليونانية هي، باختصار، التي تحاول أن تقوض وجود ''الجمهورية التركية لقبرص الشمالية''، وذلك على سبيل المثال بمجاهرتها أنها تعتزم أن تقدم، من جانب واحد، طلباً لنيل العضوية في الجماعة الأوروبية. وأكد أن الجانب التركي القبرصي سيواصل، مع ذلك، القيام بدور بنّاء في المفاوضات ومعالجة المسائل والمبادئ الأساسية الضرورية التي تكون محوراً لحل اتحادي عملي ومُستحب. وتحدث عن مسألة تمديد ولاية القوة، فأكد من جديد أن القرار المعتمد للتو لا يقبله الجانب التركي القبرصي للأسباب المبينة في مناقشات مجلس الأمن السابقة حول هذا الموضوع: فأي قرار يشير إلى الإدارة القبرصية اليونانية بوصفها ''الحكومة القبرصية'' ليس مقبولاً لأنه يتجاهل الحقائق القائمة في قبرص وينكر مبدأ المساواة بين الجانبين. واستطرد يقول إنه بالرغم من أن ''الجمهورية التركية لقبرص الشمالية'' قد ارتضت وجود القوة على أراضيها على ذات الأساس المشار إليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨: أي ''ألّا يقوم مبدأ ونطاق وطرائق وإجراءات التعاون بين سلطتي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية والقوة إلّا على أساس قرارات تكون حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية هي وحدها التي تتخذها. وأكد أيضاً من جديد تأييد ''الجمهورية التركية لقبرص الشمالية'' لمهمة بذل الأمين العام لمساعيه الحميدة والجهود الحالية الجارية تحت رعايته لإيجاد حل في قبرص يُتوصل إليه بالتفاوض [١٠].

وشدّد ممثل تركيا، بالمثل، على أن أساس التسوية الدائمة في قبرص هو إنشاء دولة اتحادية ذات طائفتين ومنطقتين أساسها المساواة السياسية بين الشعبين. وقال إنه يشيد بالأجواء الودية والبنّاءة السائدة في المفاوضات بين الجانبين، ولكنه يحذر من أن بعض التطورات الحاصلة مؤخراً ربما تكون عاقبتها وخيمة على المفاوضات. وأشار، خصوصاً، إلى الحشد العسكري المتزايد في قبرص الجنوبية والمظاهرات العنيفة التي نظمت بتشجيع من السلطات القبرصية اليونانية داخل المنطقة العازلة أو بالقرب منها، ومجاهرة القبارصة اليونانيين باعتزامهم تقديم طلب لنيل العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية. وقال، فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذه المجلس لتوه، إن حكومته لا يمكنها أن توافق على تمديد ولاية القوة استناداً إلى ما جاء في القرار المذكور. وأضاف أن حكومته

[٧] S/PV.2868، الصفحات ٧ – ١٣.

[٨] S/20666، المرفق.

[٩] S/PV.2868، الصفحات ١٤ – ١٨.

[١٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ – ٢٦.

تؤيد تأييداً كاملاً موقف الجانب القبرصي التركي كما أعرب عنه السيد كوراي حيال الطرائق التي تحكم وجود القوة في قبرص الشمالية [١١].

### المقررات المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٩٨): القرار ٦٤٦ (١٩٨٩) وبيان من الرئيس

في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وعملاً بالقرار ٦٣٤ (١٩٨٩)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص للفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ [١٢]. وقد غطى التقرير التطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها الأمين العام. وأشار الأمين العام، في تقريره، إلى أن متظاهرين من القبارصة اليونانيين اقتحموا، في أربع مناسبات، منطقة الأمم المتحدة العازلة. وخلال إحدى هذه المظاهرات، التي جرت في تموز/يوليه، ألقت قوات الشرطة والأمن التابعة لقبرص التركية القبض على عدد من المتظاهرين، مما دفع إلى المزيد من المظاهرات. وقد تسببت تلك الأحداث في حدوث توتر كبير في الجزيرة وأكدت لجميع المعنيين أهمية احترام دور القوة ومهامها. وفي ذلك الصدد، أعرب الأمين العام عن سروره لأن حكومة قبرص قد تعاونت، في الآونة الأخيرة، مع قوة الأمم المتحدة في صون المنطقة العازلة. وإذ لاحظ أن وجود القوة ما زال لازماً، أوصى بأن يمدد المجلس ولايتها لفترة ستة أشهر إضافية. ووفقاً للممارسة المتّبعة، أجرى مشاورات حول هذا الأمر مع الأطراف المعنية، على أن يقدم إلى المجلس تقريراً بشأنها في أقرب وقت ممكن [١٣]. ولفت انتباه المجلس مجدداً إلى الأزمة المالية المتفاقمة التي تمر بها القوة، مكرراً التعبير عن رأيه بأن أفضل وسيلة لتمويل القوة على أساس أكثر إنصافاً أن تموّل حصة الأمم المتحدة من تكاليفها من الأنصبة المقررة. وأعرب عن أمله في أن يقبل أعضاء المجلس، في الوقت المناسب، ذلك الإصلاح المتأخر عن موعده.

وأشار الأمين العام، فيما يتعلق بمهمة مساعيه الحميدة، إلى أنه، وإن كانت المهمة لم تسفر عن نتائج ملموسة، فإنه باق على رأيه بوجود أساس لإجراء مفاوضات فعّالة، شريطة أن يظهر الزعيمان حسن النية اللازم ويعترفا بأن الحل الناجح هو الذي يلبي مصالح كلتا الطائفتين. وقد تمخضت المناقشات التي أُجريت منذ السنة الماضية عن جميع المسائل التي يلزم تغطيتها بالاتفاق، وانبثقت عنها أفكار ينبغي أن تيسّر عملية التفاوض. وقال إنه يحدوه الأمل في أن يتم التوصل، بعد المزيد من المناقشات مع ممثله الخاص، إلى وسيلة تمكّن كلا الطرفين من استئناف مفاوضاتهما، والتعجيل بإكمال أعمالهما بشأن إعداد مخطط، حسبما هو متفق عليه في ٢٩ حزيران/يونيه. وحث الأمين العام الزعيمين، مشدّداً على العلاقة الوثيقة بين المفاوضات والجو العام، على بذل مجهود دؤوب لتشجيع المصالحة. ولاحظ أن اتخاذ تدابير تدل على النوايا الحسنة، بما في ذلك التوسع في ترتيبات الإخلاء، يمكن أن تثبت جدواها في هذا الصدد.

وأدرج المجلس، في جلسته ٢٨٩٨، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، تقرير الأمين العام في جدول أعماله ونظر في البند في الجلسة ذاتها. ودعا المجلس ممثلي تركيا وقبرص واليونان، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لديهم الحق في التصويت. وحسبما اتفق عليه في مشاورات سابقة، دعا المجلس أيضاً السيد أوزر كوراي إلى المشاركة في الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولفت الرئيس (كولومبيا) انتباه الأعضاء إلى مشروع قرار أُعدّ أثناء مشاورات المجلس السابقة [١٤]. ثم طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٤٦ (١٩٨٩). وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٧ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى،

وإذ يلاحظ بأن حكومة قبرص قد وافقت، نظراً إلى الأحوال السائدة في الجزيرة، على ضرورة بقاء القوة في قبرص بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ – يمدد مرة أخرى مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠؛

٢ – يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، وأن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠؛

٣ – يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تواصل التعاون مع القوة على أساس ولايتها الحالية.

ورحّب ممثل قبرص بقرار المجلس بتجديد ولاية القوة ومهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام. وقال إن من بين التطورات التي حصلت مؤخراً، فإنه يبرز أهمية مأدبتي الغداء المنفصلتين اللتين أقامهما الأمين العام وشارك فيهما، على التوالي، رئيس قبرص وزعيم الطائفة القبرصية التركية، إلى جانب رئيسي المجلس لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ومنسّقي مجموعة حركة عدم الانحياز لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ورأى أن اللقاءات من هذا النوع هامة لسببين اثنين، هما: أنها وسّعت نطاق مشاركة مجلس الأمن، ولا سيما أعضائه الخمسة الدائمين، بما يتجاوز التجديد لولايتين؛ كما أنها أتاحت فرصة فريدة وغير رسمية لأعضاء مجلس الأمن ليعرفوا أكثر بكثير عن قبرص ويتبينوا سبب بقاء مشكلتها دون حل على مدى يربو على ١٥ عاماً. لكنه، أعرب عن أسفه، من ناحية أخرى، لعدم التقدّم في المحادثات بين الطائفتين، وعزا ذلك إلى موقف زعيم الطائفة القبرصية التركية. وذكر أن الجانب القبرصي التركي طالب الأمين العام، خلال اجتماعات متوازية

---

[١١] المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ – ٣١.

[١٢] S/21010.

[١٣] في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أبلغ الأمين العام المجلس أن حكومة قبرص، وكذا حكومتي اليونان والمملكة المتحدة، أشارت إلى أنها قبلت التمديد المقترح لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/21010/Add.1). وأضاف أن حكومة تركيا قد أوضحت أنها تقبل وتدعم موقف الجانب القبرصي التركي، الذي يرى أن مشروع القرار S/21020 غير مقبول كأساس لتمديد مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأنها ستفسر موقفها في جلسة مجلس الأمن القادمة.

[١٤] S/21020.

عُقدت مع الأمين العام، بسحب الأفكار التي قدّمها الأمين العام إلى الطرفين، ورفض إجراءات التفاوض المتفق عليها وطعن في دور الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت شروط عديدة أخرى غير مقبولة هي بمثابة مأسسة نظام للتمييز والفصل بين الشعب القبرصي على أساس الأصل العرقي. ودعا مجلس الأمن إلى تعزيز دور الأمين العام ومساعدته في تذليل العقبات التي برزت. واختتم كلامه بالإعراب عن أمله في إمكانية بدء حوار جاد ومستهدف للنتائج بشأن مشكلة قبرص، ورغم كل النكسات، وبفضل المساعدة الفعّالة من المجلس [١٥].

وذكر ممثل اليونان أن حكومته تعتبر وجود القوة لا مناص منه في قبرص وبالتالي فإنها وافقت على تمديد ولايتها. وأعرب، هو أيضاً، عن أسفه لعدم تحقيق نتائج ملموسة خلال فترة الولاية الأخيرة؛ كما أكّد أن الجانب القبرصي التركي قد أحبط التقدم عندما توقف زعيمه، متعللاً بذرائع شتى، عن حضور المحادثات التي كانت تجري تحت رعاية الأمين العام. وشدّد على أن اليونان مقتنعة بأنه من غير المتصور أن تشذّ المطالب أو المقترحات المقدمة خلال المحادثات بين الطائفتين عن القواعد الأساسية للقانون الدولي أو عن قرارات الأمم المتحدة أو قرارات هيئات دولية أو إقليمية أخرى أعلنت موقفها الجازم من هذه القضية. ومن ذلك، المواقف التي أعلنها مؤخراً المجلس الأوروبي لرؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، حيث جرى التشديد على أن مشكلة قبرص لطالما كانت وما زالت مشكلة أوروبية أيضاً. وأضاف أن اليونان لا ترى كيف يمكن حل هذه المشكلة ما لم يتأكد أن قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الأتراك سوف ينسحبون من قبرص وأن حريتي التنقل والإقامة الأساسيتين والحق في التملك سوف تُحترم وأن شعب قبرص كله سوف يجني ثمار التعاون والوحدة من دون أي تدخل خارجي. وفي الختام، أوصى بنقل منطقة فاروشا إلى إدارة الأمم المتحدة، بموجب الفقرة ٥ من القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)، للتخفيف من المحنة المستمرة التي يعاني منها بعض اللاجئين ولتمكينهم من استعادة منازلهم [١٦].

وأشار السيد كوراي إلى أن السيد دنكطاش، قدّم مقترحات موضوعية إلى الأمين العام عن كيفية مواصلة المفاوضات بصورة مجدية، سعياً منه إلى ضمان استئناف المحادثات المتوقفة. وقال إن القصد من هذه المقترحات هو تحديد الأسس لنمط جديد من العلاقة بين الشعبين من خلال ''إعلان مشترك'' والقيام، عن طريق محادثات مباشرة، بإعداد الملامح الأساسية لمخطط من أجل التسوية الشاملة. وأكد على أن نجاح المفاوضات المقبلة يعتمد على قبول الجانب القبرصي اليوناني ببعض المبادئ التوجيهية والمبادئ، مثل تلك الواردة في مقترح ''الإعلان المشترك''، الذي قام بتلاوته [١٧]. وفيما يتعلق بتمديد ولاية القوة، كرر التأكيد على أن القرار المتخذ للتو لا يقبله الجانب القبرصي التركي، لأسباب مبيّنة في مناقشات سابقة لمجلس الأمن أجريت في هذا الشأن. لكن حكومته تميل إلى القبول بوجود القوة على أرض ''الجمهورية التركية لشمال قبرص'' على نفس الأساس المعلن عنه في حزيران/يونيه ١٩٨٩، وهو أن ''مبدأ ونطاق وأساليب وإجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص لن تستند إلّا إلى القرارات التي لا تتخذها إلّا حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية'' [١٨].

وكرر ممثل تركيا التأكيد على أن حكومته لا يمكن أن توافق على تمديد ولاية القوة على أساس القرار المتخذ للتو، والذي تضمن عدداً من العناصر غير المقبولة. وأعرب عن تأييد حكومته للموقف الذي عبّر عنه ممثل ''الجمهورية التركية لشمال قبرص'' إزاء الكيفيات التي يُنظم بها وجود القوة في شمال قبرص. وأكد أيضاً مجدداً على أن حكومته تؤيد تأييداً كاملاً مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام وأنها باقية على اعتقادها بأن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل عادل ودائم يمكن أن يؤدي إلى اتحاد فيدرالي بين الدولتين القبرصيتين هو التفاوض مباشرة على قدم المساواة الكاملة. وأن جميع المحاولات الخارجية الرامية إلى فرض تسوية سيكون مآلها الفشل [١٩].

وفي بيان آخر، اقترح ممثل اليونان على رئيس المجلس إن كان يجد طرح اقتراح إجرائي على أعضاء المجلس: وهو أنه في ضوء قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤)، ومراعاة للمواد ٢٧ و٢٩ و٣٧ و٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، ينبغي إعطاء ممثلي الدول الأعضاء الراغبين في الكلام أمام المجلس الأسبقية على الأشخاص الذي يؤذن لهم بالكلام أمام المجلس بمقتضى المادة ٣٩ [٢٠].

واعترض ممثل تركيا على محاولة ممثل اليونان التشكيك في الدولة القبرصية التركية. وأكد أن ''الجمهورية التركية لقبرص الشمالية'' لها كل صفات الدولة، بما في ذلك السكان والأرض والسيادة [٢١].

وشكّك ممثل قبرص في هذا التأكيد في ضوء القرارات الإلزامية الصادرة عن المجلس [٢٢].

وفي الجلسة نفسها، ذكر رئيس المجلس أنه أُذن إليه، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي [٢٣]:

يحيط أعضاء مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص ويعربون عن دعمهم الكامل لجهوده المستمرة في متابعة المبادرة التي اتخذت في شهر آب/أغسطس ١٩٨٨.

ويشير الأعضاء إلى البيان الذي أدلى به باسمهم رئيس المجلس في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ والذي أعربوا فيه عن أسفهم لأنه لم يتسن، طوال أكثر من ٢٥ عاماً انقضت على إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تحقيق تسوية عن طريق المفاوضات لجميع جوانب مشكلة قبرص.

ويلاحظ الأعضاء تقدير الأمين العام بأن ثمة أساساً لإجراء مفاوضات فعّالة شريطة أن يبدي كلا الزعيمين حسن النية اللازمة ويسلّما بأن أي حل قابل للتطبيق يجب أن يحقق المصالح المشروعة للطائفتين كلتيهما.

ويشاطر الأعضاء أيضاً الأمين العام شعوره بخيبة الأمل لأنه تعذر تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن في وضع مخطط متفق عليه لاتفاق شامل. وهم يشاطرون الأمين

[١٥] S/PV.2898، الصفحات ٣ – ١٣.

[١٦] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ – ١٨.

[١٧] انظر S/PV.2898، الصفحات ٢١ – ٢٥.

[١٨] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ – ٣٣.

[١٩] المرجع نفسه، الصفحات ٣٣ – ٣٨.

[٢٠] المرجع نفسه، الصفحتان ٣٩ و٤٠، انظر أيضاً: الفصل الأول، الحالة ١٠.

[٢١] S/PV.2898، الصفحة ٤١.

[٢٢] المرجع نفسه، الصفحة ٤٢.

[٢٣] S/21026.

العام، في هذا الصدد، أمله في أن يمكن استئناف المحادثات المباشرة المجدية في أوائل العام القادم.

ويحث الأعضاء كلا الزعيمين على المضي قدماً مثلما اقترح الأمين العام أثناء اجتماعاتهما الأخيرة، ومثلما اتفق عليه في حزيران/يونيه، للتعاون معه ومع ممثله الخاص في إنجاز العمل المتعلق بوضع مخطط. كما يحث الأعضاء الطرفين على بذل جهود جديدة متسمة بالتصميم لتعزيز المصالحة. ويشاطرون الأمين العام رأيه بأن اتخاذ تدابير قائمة على حسن النية يمكن أن يصبح مفيداً في هذا الصدد.

ويشعر الأعضاء بالقلق إزاء المصاعب التي واجهتها قوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص أثناء فترة ولايتها الأخيرة. ويدعون جميع الأطراف إلى التعاون مع قوة الأمم المتحدة واتخاذ تدابير فعّالة لضمان صون سلامة المنطقة العازلة.

كذلك يحيط الأعضاء علماً بالصعوبات المالية المستمرة التي تواجه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كما أشار إليها الأمين العام. ويحيطون علماً بندائه الداعي إلى زيادة المساهمات المالية لتلك القوة بما يعينها على مواصلة دورها الهام في حفظ السلام في قبرص ويقلل ما يواجهها من الصعوبات المالية.

ويطلب الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول ١ آذار/مارس ١٩٩٠ بشأن التقدم المحرز في استئناف المحادثات المكثفة ووضع مخطط متفق عليه لاتفاق شامل.

### المقرر المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠: بيان من الرئيس

في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠، وعقب مشاورات مع أعضاء المجلس، أدلى رئيس المجلس، باسم الأعضاء، بالبيان التالي [٢٤]:

يشير أعضاء مجلس الأمن إلى البيان الذي أصدره باسمهم رئيس المجلس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ويعربون عن تقديرهم للأمين العام لإطلاعهم على الحالة الراهنة لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها بشأن قبرص. ويقدمون دعمهم التام لجهوده الرامية إلى مساعدة الطائفتين على التوصل إلى حل عادل ودائم.

ويشدّد أعضاء المجلس على الأهمية التي يعلقونها على التوصل إلى تسوية مبكرة عن طريق المفاوضات لمشكلة قبرص.

ومن دواعي سرور أعضاء المجلس أن زعيمي الجانبين في قبرص قد قبلا دعوة الأمين العام لهما للاجتماع به في جلسات مطوّلة تبدأ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ لإنجاز العمل على وضع مخطط لاتفاق عام، حسبما تم الاتفاق عليه في حزيران/يونيه ١٩٨٩.

ويهيب أعضاء المجلس بالزعيمين أن يبديا ما يلزم من حسن النية والمرونة وأن يتعاونا تعاوناً تاماً مع الأمين العام لكي تسفر المحادثات عن خطوة رئيسية نحو تسوية مشكلة قبرص.

ويطلب الأعضاء من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس في ختام الاجتماع المقبل لكي يطلعهم على ما تحقق من نتائج وعلى تقييمه للحالة في ذلك الحين.

### المقرر المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٠٩): القرار ٦٤٩ (١٩٩٠)

في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠، وعملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن مهمة مساعيه الحميدة فيما يتعلق بقبرص [٢٥]. ورفع تقريراً عن الاجتماعات المشتركة والمنفردة التي عقدها هو وممثله الخاص مع زعيمي الطائفتين في قبرص في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٠. وأرفق بالتقرير نص بيانيه الافتتاحي والختامي اللذين أدلى بهما خلال المحادثات.

وفي الختام، أعرب الأمين العام عن أسفه لتعذر التقدم في صياغة مخطط لاتفاق عام. لكنه، ما زال يرى أنه يوجد أساس لإجراء مفاوضات ناجعة شريطة أن يكون كلا الزعيمين مستعداً لأن يراعي اهتمامات الآخر، وأن يكونا راغبين في التحرك في إطار الاتفاقين رفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩. وأشار إلى أن زعيمي الطائفتين قد تعهدا، في هذين الاتفاقين، بإقامة جمهورية قبرص اتحادية مكوّنة من طائفتين ومنطقتين تصون استقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها وتستبعد التوحد كلياً أو جزئياً مع أي بلد آخر وكذا أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال. وأضاف، كما أوضح مراراً للطرفين، أن الحل المنشود هو حل يجب أن تقرره الطائفتان معاً وتتوافقا عليه.

وشدّد على ضرورة اتفاق الزعيمين على مواصلة الجهد الراهن بجدية لبلوغ حل يتيح تحقيق تسوية سياسية ووضع ترتيب دستوري يتراضيان عليه، والتعاون معه على قدم المساواة للعمل، كخطوة قادمة، على إنجاز مخطط لاتفاق شامل، حسبما وافقا على فعله في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩.

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٢٩٠٩، المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠، تقرير الأمين العام. ولفت الرئيس (اليمن الديمقراطي) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٢٦]. وطرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ عن الاجتماع الذي عقد في الآونة الأخيرة بين زعيمي الطائفتين في قبرص وعن تقييمه للحالة الراهنة،

وإذ يشير إلى قراراته ذات الصلة عن قبرص،

وإذ يشير إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ الذي أهاب بزعيمي الطائفتين أن يبديا ما يلزم من حسن النية والمرونة وأن يتعاونا مع الأمين العام لكي تسفر المحادثات عن التقدم خطوة كبيرة إلى الأمام نحو تسوية مشكلة قبرص،

وإذ يعرب عن أسفه لأنه لم يتسن، طوال أكثر من خمس وعشرين عام انقضت على إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تحقيق تسوية عن طريق المفاوضات لجميع جوانب مشكلة قبرص،

وإذ يساوره القلق لأنه تعذر في الاجتماع الذي عقد مؤخراً في نيويورك تحقيق نتائج بشأن التوصل إلى مخطط متفق عليه لاتفاق شامل،

١ - يعيد التأكيد، بصفة خاصة على قراره ٣٦٧ (١٩٧٥)، وعلى تأييده للاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ بين زعيمي الطائفتين اللذين تعهدا فيهما بإنشاء جمهورية قبرص الاتحادية التي تضم الطائفتين، وتصون استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها، وتحول دون اتحادها كلياً أو جزئياً مع أي بلد آخر وأي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال؛

٢ - يعرب عن تأييده الكامل للجهد الحالي الذي يبذله الأمين العام في اضطلاعه ببعثة المساعي الحميدة المتعلقة بقبرص؛

[٢٤] S/21160.

[٢٥] S/21183.

[٢٦] S/21184.

٣ - يطلب من زعيم الطائفتين مواصلة جهودهما للتوصل بحرية إلى حل يقبله الطرفان يكفل إنشاء اتحاد فيدرالي يتألف من طائفتين فيما يتعلق بالنواحي الدستورية. ويتألف من منطقتين فيما يتعلق بالنواحي الإقليمية بما يتمشى مع هذا القرار ومع اتفاقيهما الرفيع المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩، والتعاون على قدم المساواة مع الأمين العام للقيام، في المقام الأول وعلى وجه الاستعجال، بإنجاز مخطط لاتفاق شامل، حسبما تم الاتفاق عليه في حزيران/يونيه ١٩٨٩؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها بغية إحراز تقدم في أقرب وقت ممكن، وأن يقوم، في سبيل تحقيق هذه الغاية، بمساعدة الطائفتين بتقديم مقترحات لتيسير المحادثات؛

٥ - يطلب من الأطراف المعنية الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة؛

٦ - يقرر أن يبقي الحالة والجهود الجارية قيد نظره الفعلي؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن في تقريره، المقرر تقديمه قبل ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠، بالتقدم المحرز فيما يتعلق باستئناف المحادثات المكثفة ووضع مخطط متفق عليه لاتفاق شامل تمشياً مع هذا القرار.

### المقررات المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٢٨): القرار ٦٥٧ (١٩٩٠) وبيان من الرئيس

في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠، قدّم الأمين العام إلى المجلس عملاً بالقرار ٦٤٦ (١٩٨٩)، تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ [٢٧]. وشمل التقرير التطورات فيما يخص قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة المساعي الحميدة التي اضطلع بها الأمين العام عملاً بالقرار ٦٤٦ (١٩٨٩). ولاحظ أن القوة واصلت مزاولة وظائفها في الإشراف على وقف إطلاق النار والمحافظة على الهدوء وتعزيز النشاط المدني السلمي في المنطقة الواقعة بين خطوط وقف إطلاق النار، مضيفاً أن القوة لقيت التعاون من كلا الجانبين في أدائها لمهمتها. وفي ظل الظروف السائدة، خلص إلى أن استمرار وجود القوة في قبرص لا مندوحة عنه لتحقيق الأهداف التي حددها المجلس. ولذلك، أوصى المجلسَ بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى. ووفقاً للممارسة المعمول بها، أجرى مشاورات بشأن هذه المسألة مع الطرفين المعنيين وقدم تقريراً إلى المجلس عن هذه المشاورات بمجرد الانتهاء منها [٢٨]. وشدّد على أن القوة كانت تواجه أزمة مالية مزمنة متفاقمة، مما فرض عبئاً ثقيلاً مرهقاً على كاهل البلدان المساهمة بقوات في القوة، واقترح أن تتحمل الأمم المتحدة جزءًا من تكاليف القوة بتمويله من الأنصبة المقررة.

وأبلغ الأمين العام، فيما يتعلق بمهمة مساعيه الحميدة، مجلس الأمن أن الاتصالات الرامية إلى استئناف المحادثات المكثفة بين الطرفين لم تختتم بعد. وقال إنه كان يزمع تقديم تقرير آخر حالما يحدث ذلك.

[٢٧] S/21340.

[٢٨] في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أن حكومة قبرص، وكذا حكومتي اليونان والمملكة المتحدة أشارت إلى أنها قبلت التمديد المقترح لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/21340/Add.1). وأضاف أن حكومة تركيا أوضحت أنها تقبل وتدعم موقف الجانب القبرصي التركي الذي يرى أن مشروع القرار S/21357 غير مقبول كأساس لتمديد مرابطة هذه القوة وأنها ستفسر موقفها في الجلسة القادمة لمجلس الأمن.

وفي الجلسة ٢٩٢٨، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله، ونظر في هذا البند في الجلسة نفسها. ودعا المجلس ممثلي تركيا وقبرص واليونان، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في النقاش دون أن يكون لهم حق التصويت. ودعا المجلس أيضاً، كما كان متفقاً عليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، السيد أوزر كواري إلى المشاركة في الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وجّه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٢٩]. وطرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٥٧ (١٩٩٠) وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يلاحظ تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠،

وإذ يلاحظ أيضاً توصية الأمين العام بأن يمدد المجلس مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى،

إذ يلاحظ كذلك أن حكومة قبرص قد وافقت، نظراً إلى الأحوال السائدة في الجزيرة، على ضرورة البقاء في قبرص بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة الأمم المتحدة لصون السلام، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، وأن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠؛

٣ - يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تواصل التعاون مع القوة على أساس الولاية الحالية.

وشدّد ممثلو كندا والمملكة المتحدة وفنلندا على الدور الحيوي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من حيث الإعانة على تهيئة الظروف الضرورية لتسوية متفاوض عليها لمشكلة قبرص. غير أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء الحالة المالية الهشة التي تعاني منها القوة، مشيرين إلى أنها العملية الوحيدة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الممولة من التبرعات. وقالوا إنهم يدعمون دعماً كاملاً الاقتراح الذي قدّمه الأمين العام في تقريره والذي دعا إلى أن تتحمل الأمم المتحدة جزءًا من تكاليف القوة يموّل من الأنصبة المقررة [٣٠].

وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن بلده وهو يدرك المصاعب المالية الخطيرة التي تعاني منها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، يعزو ذلك إلى بقاء مشكلة قبرص بدون حل لفترة طويلة إلى حد غير مقبول. ورأى أنه يصعب النظر إلى المشاكل المتعلقة بتمويل القوة بمعزل عن الجوانب الحاسمة الأخرى لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وشدّد على أنه ينبغي ألّا تغيب عن الأنظار الطبيعة المحددة والسمات

[٢٩] S/21357.

[٣٠] S/PV.2928، الصفحات ٣ - ٦ (كندا)؛ الصفحتان ٧ و٨ (المملكة المتحدة)، الصفحات ٨ - ١٠ (فنلندا).

المميزة لعملية حفظ السلام هذه، كما انعكست في قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)، الذي قضى بإنشائها. وذكّر بأن بلده أيّد ذلك القرار، آخذاً في الاعتبار موقف قبرص وكون أن اتخاذ ذلك القرار لا يترتب عليه فرض أعباء مالية على الدول الأعضاء غير المشتركة في القوة. وعليه، فإن مشكلة التمويل ينبغي أن تحسم طبقاً للإجراءات التي أوردها القرار. وأعلن أن بلده لم يعترض، على هذا الأساس، على نداء الأمين العام الموجه إلى الدول الأعضاء ''بتقديم تبرعات مالية'' لكي ''يكون بالإمكان لقوة الأمم المتحدة في قبرص القيام بالمهام التي أُنشئت من أجلها''. وفي الختام، شدّد على أن حكومته ترى، من وجهة نظرها أن فهماً فيما يتعلق بالإجراءات المالية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)، ما يزال قائماً ولن يقوض، وهو أن الممارسة التي أرستها قرارات المجلس قبل ٢٥ سنة خلت، من رأيها أنها أصبحت ملزمة وينبغي اتباعها [٣١].

وأكد ممثل قبرص أن قرارات المجلس التي تقضي بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومهمة المساعي الحميدة للأمين العام، لا مناص منها في البحث عن حل لمسألة قبرص. بيد أنه حث المجلس على ألّا يكتفي بتجديد الولايات وإصدار بيانات رئاسية من حين لآخر. بل إنه يتعين عليه أن يطالب تركيا بأن تحترم أكثر قراراته ومبادئ الميثاق وتتخلى عن شروطها المسبقة غير المشروعة وتقدم دليلاً ملموساً على إرادتها السياسية في الدخول للشروع في حوار ذي مغزى [٣٢].

ورأى ممثل اليونان أن الأزمة القائمة لها عدة جوانب: السياسي والمؤسسي والمالي. وقال إن المأزق الذي تتردى فيه المحادثات ذو طبيعة سياسية. فهو يتعلق بمشكلة جوهرية نجمت عن إصرار رئيس الطائفة القبرصية التركية على تصور وجود شعب منفصل في قبرص وعلى الترويج لفكرة كيان جديد، وهي فكرة أدانها مجلس الأمن صراحة في قراراته ٣٦٧ (١٩٧٥) و٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤). وذكر أن الجانب المؤسسي للأزمة يتبدى خلال عجز مجلس الأمن عن التصرف بشكل أنجع حيال وجود ٣٥ ألف جندي من قوات الاحتلال التركية في قبرص، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وحث مجلس الأمن على تنفيذ الفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) وعلى أن يدعو تركيا إلى الامتناع عن إتيان أي عمل من شأنه أن يفاقم الوضع. وفيما يتعلق بالجانب المالي للأزمة، كرر التأكيد على موقف اليونان الداعي إلى لزوم تمويل القوة على غرار النظام المتبع في تمويل قوات حفظ السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أي من خلال الأنصبة المقررة [٣٣].

وأشار السيد كوراي إلى أن المحادثات تعثرت بسبب الشروط المسبقة التي وضعها الزعيم القبرصي اليوناني والموقف المتعنت الذي أبداه. لكن الجانب القبرصي التركي، سعياً منه إلى الخروج من المأزق، تقدم باقتراحات جوهرية لتمكين الجانبين من المضي نحو حل اتحادي وإقامة علاقتهما على أساس نمط جديد يستند إلى احترام الواحد لوجود الآخر وسلامته ومساواته السياسية. وقال إن الحق المنفصل للشعبين في أن يقررا بحرية مركزهما السياسي في المستقبل – أي الحق في تقرير المصير – يمثل عنصراً جوهرياً في أية تسوية متفاوض على أساسها الاتحاد. وذكر السيد كوراي أن جميع تلك الاقتراحات انعكست في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ [٣٤]. وقد دعا الأمين العام في هذا التقرير إلى الاعتراف بالمساواة السياسية لكلا الشعبين في الاتحاد، التي كان من المفترض أن تتألف بطبيعته من طائفتين ومنطقتين، وشرح أن هدف مهمة مساعيه الحميدة يتمثل في وضع دستور جديد لقبرص ينظم العلاقات بين الجانبين. وعقب النظر في التقرير، اعتمد المجلس القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) وأكد المساواة القانونية والسياسية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وفي ضوء القرار، فإن القبارصة اليونانيين ليست لهم بحكم القانون أو الواقع السلطة لتمثيل قبرص بكاملها. وفضلاً عن ذلك، فإن من المهم لأطراف ثالثة أن تعامل الإدارة القبرصية اليونانية و''الجمهورية التركية لشمال قبرص'' بالتساوي وبنزاهة، وفقاً للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠). واتهم السيد كوراي الطرف القبرصي اليوناني بخلق التوتر وعدم الثقة في الجزيرة، انتهاكاً للفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، وذلك بالتطوير العدواني لقواته المسلحة وشن حملة دعائية ضخمة بغية تدويل المسألة القبرصية. وفي حديثه عن مسألة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، أضاف أن الطرف القبرصي التركي لم يكن بإمكانه القبول بالقرار المعتمد لتوه، للأسباب المذكورة في مناقشات المجلس السابقة في هذا الصدد. ورغم ذلك، فإنه قبل بوجود القوة على أراضيه استناداً إلى نفس الأساس المذكور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وشدّد على أن إعادة تقييم ولاية القوة أمر ضروري لأنها لا تجاري الظروف السائدة التي طرأت عليها تغيرات جذرية [٣٥].

وأشار ممثل تركيا إلى أن القرار الذي اعتمده المجلس غير مقبول، للأسباب التي أوجزها السيد كوراي. وقال إن استئنافاً مبكراً للمحادثات هو الطريقة العملية الوحيدة للتوصل إلى تسوية تتفق مع المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠). وإن ''حكومة قبرص'' ستبرز في نهاية المطاف من هذه التسوية، وبالتالي لا يمكن استخدام هذا النعت لوصف حكومة إحدى الدولتين القائمتين في الجزيرة. وفي تعليقه على مسألة ''المستوطنين الأتراك المزعومين''، قال إن الحجم السكاني لكل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين لا صلة له بالتسوية النهائية، ومن ثم فليس هناك ما يجعل تركيا تغير التوازن الديمغرافي في قبرص. وأعرب عن خيبة أمل حكومته من الطريقة التي ما فتئ القبارصة اليونانيون ينتهكون بها الفقرة ٥ من القرار، التي طلبت من الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفاقم الحالة. واتهم القبارصة اليونانيين بمواصلة خوض حرب سياسية واقتصادية ضد القبارصة الأتراك، مشيراً إلى أنهم غير صادقين في المفاوضات الرامية إلى إقامة اتحاد بين متكافئين في قبرص [٣٦].

وفي الجلسة نفسها، ذكر رئيس المجلس أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، سُمح له بأن يدلي، نيابة عن المجلس بالبيان التالي [٣٧]:

يشير أعضاء مجلس الأمن إلى قرار المجلس ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ والقرارات الأخرى ذات الصلة. وهم يعربون من جديد عن أسفهم لأنه لم يتسن، طوال أكثر من ٢٥ عاماً انقضت على إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تحقيق تسوية عن طريق المفاوضات لجميع جوانب مشكلة قبرص.

[٣١] المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و١٢.

[٣٢] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ – ٢١.

[٣٣] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ – ٢٨.

[٣٤] S/21183.

[٣٥] S/PV.2928، الصفحات ٢٨ – ٤٢.

[٣٦] المرجع نفسه، الصفحات ٤٢ – ٤٩.

[٣٧] S/21361.

وهم يؤكدون من جديد دعمهم الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام حالياً في قيامه بمهمة المساعي الحميدة فيما يتعلق بقبرص.

ويشير الأعضاء أيضاً إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ عن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وهم يؤكدون من جديد رأيهم الذي أعربوا عنه في ذلك البيان بأنه يجب أن يكون الشروع في هذه العمليات ومواصلتها على أساس مالي سليم ومضمون. ولذلك فهم يعربون عن قلقهم إزاء الأزمة المالية المزمنة والمتفاقمة التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لصون السلام القوة في قبرص، بالشكل الموصوف في تقرير الأمين العام وفي رسالته المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ (S/21351) الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويؤيدون النداء الذي وجهه للحصول على مساهمات مالية تمكّن قوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص من الاستمرار في المهمة التي أنشئت من أجلها.

### المقرر المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٣٠): بيان من الرئيس

في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠، وعملاً بالقرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، قدّم الأمين العام تقريراً إلى المجلس عن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص[٣٨]، أبلغ فيه عن التقدم المحرز فيما يتعلق باستئناف المحادثات المكثفة ووضع مخطط متفق عليه لإبرام اتفاق شامل تمشياً مع ذلك القرار. وأشار الأمين العام إلى أن اعتماد القرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، الذي يؤكد العناصر الأساسية لحل مشكلة قبرص، وقبول كلا الطرفين بجميع جوانب ذلك القرار، يوحيان بأن الزعيمين يمكنهما الآن مباشرة العمل المتفق عليه في حزيران/يونيه ١٩٨٩. وأضاف أن من المهم أن يجتمع الزعيمان في أقرب فرصة ممكنة للاتفاق على مخطط ولاستهلال المفاوضات بشأن اتفاق شامل. بيد أنه اقترح، لضمان خروج الاجتماع بالنتائج المنشودة، إجراء مناقشات منفصلة في نيقوسيا لتمهيد السبيل إلى ذلك. وقال إنه سوف يعرض مجدداً على الزعيمين، أثناء هذه المناقشات، ما أسفرت عنه محادثاتهما من توجهات كأساس لتنظيم الأعمال قصد التوصل إلى مخطط متفق عليه. ومضى قائلاً إنه يعتزم، فضلاً عن ذلك، وتمشياً مع الفقرة ٤ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، تقديم مقترحات، حسب الاقتضاء، لمساعدة الجانبين على الوصول إلى مخطط متفق عليه. واستطرد يقول إنه سيدعو الزعيمين إلى الاجتماع به شخصياً، بمجرد التوصل إلى مثل هذا المخطط، لإنجاز هذه المهمة والشروع في مفاوضات هدفها التوصل إلى اتفاق شامل.

وبرسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن[٣٩]، أحال الممثل الدائم لجمهورية قبرص لدى الأمم المتحدة رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ موجهة من وزير خارجية قبرص، يطلب فيها عقد اجتماع لمجلس الأمن. وقد أشار وزير الخارجية، في رسالته، إلى التطورات التي حدثت مؤخراً فيما يتعلق بمدينة فاروشا، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء المعلومات التي تفيد بأنه سيتم تغيير الوضع العسكري القائم في المنطقة المسيجة من مدينة فاروشا بطريقة يقصد بها تسهيل فتح المنطقة لكي يستوطنها أشخاص من غير سكانها. وشدّد على أن ذلك من شأنه أن يشكّل انتهاكاً للقرار ٥٥٠ (١٩٨٤)، وفيه مخاطرة محتملة بالمحافظة على وقف إطلاق النار وله مضاعفات خطيرة على السلام والأمن في المنطقة. وأردف قائلاً إن موقف حكومته يتمثل في أنه ينبغي تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) تنفيذاً كاملاً بنقل المنطقة إلى إدارة الأمم المتحدة والسماح لأصحاب الحق في المدينة بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. وفي رسالة مرفقة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أفاد الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة بأن التهديد بتغيير الوضع القائم في منطقة فاروشا قد وقع لتوه، مما يحتم اتخاذ إجراء عاجل من جانب مجلس الأمن لإعادة الوضع إلى سابق عهده.

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٢٩٣٠ المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠، عملاً بالفهم المُتوصل إليه في مشاوراته السابقة، تقرير الأمين العام ورسالة ممثل قبرص.

وفي الجلسة ذاتها، أعلن رئيس المجلس (ماليزيا) أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أن يدلي، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي[٤٠]:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص. وهم يؤيدون بالإجماع الأمين العام تأييداً تاماً فيما يبذله حالياً من جهود لمساعدة الطائفتين على التوصل إلى حل عادل ودائم. وأعضاء المجلس متفقون مع الأمين العام في التقييم الذي وضعه للتطورات الأخيرة ويشاطرونه شعوره بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم ويؤيدون خطة عمله.

ويؤكد أعضاء المجلس مجدداً قرارهم ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠، الذي قبله الطرفان، ويكررون تأكيد الأهمية التي يعلقونها على التوصل إلى تسوية مبكرة لمشكلة قبرص عن طريق التفاوض.

ويدعو أعضاء المجلس زعيمي الطائفتين إلى التعاون تعاوناً تاماً مع الأمين العام على أساس خطة عمله، وإلى التوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن مخطط لاتفاق شامل. ويطلبون إلى الأمين العام، طبقاً للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، أن يقدم مقترحات، حسب الاقتضاء، لمساعدة الطائفتين على التوصل إلى مخطط متفق عليه.

ويدعو أعضاء المجلس، مرة أخرى، الطرفين المعنيين إلى الامتناع، لا سيما في هذه المرحلة الحساسة من العملية، عن القيام بأي عمل أو إصدار أي بيان يكون من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة. ويعربون عن قلقهم إزاء القيام بأي عمل يتعارض مع الفقرة ٥ من القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ والفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠). ويدعون الطائفتين إلى تركيز جهودهما على تنمية الثقة المتبادلة والمصالحة.

ويطلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يحيط المجلس علماً، بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، بشأن تنفيذ خطة عمله.

### المقرر المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠: بيان من الرئيس

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وعملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠، قدّم الأمين العام تقريراً جديداً عن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص[٤١]. وأبلغ الأمين العام أن المناخ السلبي قد استمر، مع اعتراض كل جانب على أفعال وبيانات الجانب الآخر، مما انتقص جهوده. وأضاف أن ممثله الخاص وأحد المديرين العاملين في مكتب الأمين العام قد اجتمعا منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من ذلك، وتمشياً مع خطة العمل التي وضعها، عدة مرات مع كل من الزعيمين في نيقوسيا، لكي يستشفا إمكانية تجميع عناصر مخطط يمكن أن يتفق عليها الجانبان. وبعدئذ، زارا أثينا

[٣٨] S/21393.

[٣٩] S/21399.

[٤٠] S/21400.

[٤١] S/21932.

وأنقرة حيث ناقشا الجهود التي يبذلها الأمين العام حالياً مع وزيري خارجية تركيا واليونان. وبما أنه لم يتسن إكمال هذه المناقشات، اقترح تقديم تقرير مرحلي آخر إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر.

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وفي أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، أصدر الرئيس البيان التالي نيابة عن المجلس [٤٢]:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص. وهم يكررون الإعراب عن تأييدهم الكامل للجهود الحالية التي يقوم بها الأمين العام ويؤكدون من جديد تأييدهم لخطة عمل لإنجاز مخطط لاتفاق شامل يتناول القضايا الموضوعية الحساسة المحددة في تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى المجلس والمؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠.

ويؤكد أعضاء المجلس من جديد قرارهم ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠.

ويشدّد أعضاء المجلس على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية لمشكلة قبرص عن طريق المفاوضات، ويعربون عن أسفهم لعدم إنجاز مخطط لاتفاق شامل حتى الآن. ويدعون جميع الأطراف إلى أن تبدي مجدداً إرادة والتزاماً سياسيين من أجل تسهيل عملية المفاوضات.

ويطلب أعضاء المجلس إلى الأطراف المعنية أن تقدم إلى الأمين العام خلال الفترة القادمة تعاونها الكامل، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء أو إصدار أي بيان عام يكون من شأنه أن يزيد من تعقيد جهوده.

ويطلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ بنتائج الجهود التي بذلها من أجل التوصل إلى مخطط متفق عليه لاتفاق شامل، وأن يوافي المجلس بتقييمه للحالة عندئذ. وسيدرس أعضاء المجلس بدقة تقرير الأمين العام وتقييمه، لا سيما من حيث اتصالهما بحل القضايا الموضوعية الواردة في المخطط.

### المقرر المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٦٩): القرار ٦٨٠ (١٩٩٠)

في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وعملاً بالقرار ٦٥٧ (١٩٩٠)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص [٤٣]، يشمل الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وأبلغ الأمين العام أن استمرار وجود القوة في الجزيرة أمر لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن. وأشار إلى أن عدد انتهاكات وقف إطلاق النار قد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً وأن نقل الحكومة التركية للمسؤولية عن أمن منطقة فاروشا إلى القوات القبرصية التركية، سبّب زيادة في التوتر السياسي. وأوصى المجلس بتجديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى [٤٤] ووجّه الانتباه إلى الأزمة المالية المتعمقة للقوة.

وأفاد الأمين العام المجلس أنه أوفد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، فريق استعراض من الأمانة العامة لدراسة عمليات وتنظيم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وعلى وجه الخصوص، معرفة ما إذا كانت المهام الموكلة إلى القوة بموجب القرار ١٦٤ (١٩٦٤) والقرارات اللاحقة ما زالت مناسبة، فضلاً عن دراسة إمكانية تخفيض قوام القوة. وذكر الأمين العام أن الفريق قد خلص إلى أن المهام الحالية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ما زالت مناسبة وأنه ما زال من الضروري مواصلة نشر تلك القوة، وأن وجودها على الخط الفاصل على طول المنطقة العازلة قد توسع قدر الإمكان وأنه لا يمكن زيادة الخفض في إعادة الانتشار دون الإخلال بقدرتها على أداء مهامها. وأضاف أن التدابير الشاملة لخفض التكاليف التي نفذتها القوة على مدى السنوات العشر الماضية قد بلغت مداها وما من تخفيضات إضافية إلّا ومن شأنها أن تضر بفعالية القوة. وقد نظر الفريق في إمكانية تحويل القوة كلياً أو جزئياً إلى بعثة مراقبة، ولكنه خلص إلى أن الحالة السائدة على أرض الواقع لا تقبل هذا الخيار. ونظراً لعدم التوصل إلى اتفاق بين قوة الأمم المتحدة والجانبين على الرسم الكامل لخطوط وقف إطلاق النار وعلى استخدام المنطقة العازلة ومراقبتها، لزم على القوة الاحتفاظ بالقدرة على الرد والمنع. وخلص الفريق إلى أن من الممكن تخفيض عدد كتائب المشاة من أربع إلى ثلاث كتائب مع الإبقاء على العدد الحالي من الجنود على الخط الفاصل. وأشار الفريق إلى أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص هي العملية الوحيدة من بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي لا تموّل من الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في المنظمة، وإنما تتم وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)، تغطية تكاليف القوة من قبل الحكومات المساهمة بالفرق العسكرية والمقدمة للتبرعات التي تتلقاها الأمم المتحدة لهذا الغرض. ومضى يقول إن هذا الترتيب لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام أثبت أنه غير مرض إلى حد بعيد وغير منصف بصفة خاصة للبلدان المساهمة بالقوات والتي يتعين عليها أن تتحمل حصة من التكلفة لا تناسب فيها. وإلى جانب ذلك، فإن نقص التبرعات المستمر أدى إلى أن تتأخر الأمم المتحدة ١٠ سنوات في دفع المبالغ المستحقة تسديداً للنفقات الإضافية والاستثنائية التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات والتي تقع المسؤولية عنها على عاتق الأمم المتحدة. وخلص الفريق إلى أن مواصلة الاعتماد على التبرعات سيعرض للخطر مستقبل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وأن التغييرات التنظيمية الموصى بها لا يمكن تطبيقها إلّا بتحويل تمويلها إلى الأنصبة المقررة. ورأى الأمين العام أن استنتاجات وتوصيات الفريق وجيهة وأعلن عن عزمه مناقشة تنفيذها مع الحكومات المساهمة بقوات [٤٥].

وأدرج المجلس، في جلسته ٢٩٦٩، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، تقرير الأمين العام في جدول أعماله ونظر في هذا البند في الجلسة ذاتها. ودعا المجلس ممثلي قبرص واليونان وتركيا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت. وحسبما اتفق عليه في مشاورات سابقة، وجه المجلس الدعوة أيضاً إلى السيد أوزر كوراي للمشاركة في الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لفت الرئيس (اليمن) انتباه الأعضاء إلى مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٤٦]. واسترعى أيضاً انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين

---

[٤٢] S/21934.

[٤٣] S/21981.

[٤٤] أبلغ الأمين العام المجلس لاحقاً أن حكومات قبرص والمملكة المتحدة واليونان أشارت إلى أنها قبلت التمديد المقترح لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في حين أن حكومة تركيا أوضحت أنها تقبل وتدعم موقف الجانب القبرصي التركي الذي يرى أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22000 غير مقبول كأساس لتمديد مرابطة هذه القوة، وأنها ستفسر موقفها في جلسة مجلس الأمن القادمة (S/21981/Add.1).

[٤٥] للاطلاع على التفاصيل، انظر: تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/21982).

[٤٦] S/22000.

لأستراليا، وآيرلندا، والدانمرك، والسويد، والنمسا لدى الأمم المتحدة [٤٧]، يعربون فيها عن قلقهم الشديد إزاء العجز الكبير المستمر في التبرعات المطلوبة اللازمة لتوفير التمويل الكافي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وتحث أعضاء مجلس الأمن على تأييد مشروع قرار يرون أنه يحل المشكلة [٤٨].

وبعدئذ، بدأ المجلس إجراءات التصويت على مشروع القرار المطروح أمامه. وتحدث ممثل كندا قبل التصويت، فأشار إلى مشاركة بلده في القوة من نشأتها في عام ١٩٦٤، وأكد من جديد التزام كندا المستمر. بيد أنه لاحظ أن تمويل القوة عن طريق نظام للتبرعات قد أفضى بالدول المساهمة بقوات، ومنها كندا، إلى أن تتحمل حصة مفرطة من تكاليف القوة لعدم كفاية التمويل. وقال إن كندا وبعض أعضاء المجلس قامت، بعد عامين من التفاوض والمناقشة، بتعميم مشروع قرار من شأنه أن يوفر أساساً سليماً ومضموناً لتمويل القوة عن طريق الأنصبة المقررة. وبناءً على طلب بعض أعضاء المجلس، طلبت كندا إرجاء عملية التصويت على مشروع القرار إلى الأسبوع التالي لإتاحة متسع الوقت للمزيد من المشاورات. وبما أن الأزمة المالية للقوة لم تعالج قبل الجلسة المقررة لتجديد ولايتها، فإن كندا ستمتنع عن التصويت على هذا التجديد.

وطُرح للتصويت بعدئذ مشروع القرار، واعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً، دون أي اعتراض، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (كندا)، بوصفه القرار ٦٨٠ (١٩٩٠)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٧ و١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن مرابطة قوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص لفترة أخرى مدتها ستة أشهر،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت، نظراً إلى الأحوال السائدة في الجزيرة، على ضرورة بقاء القوة في قبرص بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة الأمم المتحدة لصون السلام، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، وأن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٩١؛

٣ - يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تواصل التعاون مع القوة على أساس الولاية الحالية.

وتحدث ممثل قبرص بعد إجراء التصويت، فرحب بالقرار وجدد تعهد بلاده بالتعاون الكامل مع الأمين العام ومع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأعرب عن تعاطفه مع المبادرة الكندية وذكر أن قبرص ما فتئت تشغل بالها المشكلة المالية المزمنة التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأكد أن أي تخفيضات محتملة للقوة ينبغي ألّا تؤدي إلى التقليل من فعاليتها. ووصف الزيارات الأخيرة التي قام بها رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها إلى الجزء المحتل من قبرص بأنها استفزازات جديدة وخطيرة تشكل انتهاكاً صارخاً لقراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤). وقال إن هذا يشير إلى تجاهل خطير من الجانب الآخر لنداءات الأمين العام والمجلس، اللذين كررا دعوتهما للطرفين المعنيين إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يكون فيه تفاقم للمشكلة. وأضاف أن البيانات الأخيرة للقيادة القبرصية التركية تظهر الرجوع إلى النظرية المعيبة القائلة بوجود ''شعبين'' و''بحقهما المنفصل في تقرير المصير''. وأردف قائلاً إن مسألة قبرص من مشاكل الغزو والاحتلال الدولية وإن الاعتبارات والمبادئ ذاتها التي تنطبق على الكويت تنطبق على قبرص [٤٩].

ورحب ممثل اليونان بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأعرب عن الأمل في أن يتسنى للمجلس أن يعتمد، في الأسبوع التالي، قراراً من شأنه أن يحسم الأزمة المالية الحادة التي تواجهها القوة بتغيير طرائق تمويلها من التبرعات إلى الأنصبة المقررة. وأعرب عن اهتمام حكومته بألّا يتسبب التخفيض المقترح في عدد كتائب المشاة من أربع إلى ثلاث في التقليل من فعالية القوة، بأية حالة من الأحوال. وأردف قائلاً إنه وبعد مرور ١٦ عاماً على غزو تركيا لقبرص، لا تزال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تنتظر التنفيذ. واتهم تركيا والجانب القبرصي التركي بتقويض الأساس المتفق عليه للمفاوضات بين الطائفتين، والمخاطرة بجهود الأمين العام وزيادة تردي الحالة الخطيرة بالفعل القائمة في قبرص. لذا، لا بد لمجلس الأمن من أن يضطلع بدور أكثر فعالية في البحث عن حل لهذه المشكلة والإسهام بمزيد من الفعالية في الجهود التي يبذلها الأمين العام حالياً [٥٠].

وأعرب السيد كوراي عن أسفه لأن الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة في نيويورك في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٠ لم تتمخض عن نتيجة مؤاتية نظراً لرفض الزعيم القبرصي اليوناني لأبسط المبادئ التوجيهية المبنية على المساواة وثنائية المنطقة والمشاركة الحقيقية المرتكزة على العلاقات الودية والاحترام المتبادل لسيادة كل طرف وسلامته. وأوجز ثلاث مسائل قال إنها ما انفكت تهدد الوضع في قبرص: الطلب القبرصي اليوناني الأحادي الجانب الداعي إلى الانضمام إلى عضوية المجموعة الأوروبية؛ والقيود الاقتصادية وغيرها من القيود المفروضة على قبرص الشمالية؛ والجهود التي يبذلها الجانب القبرصي اليوناني من أجل إعادة التسلح. وأعرب عن رفضه محاولات الجانب القبرصي اليوناني الرامية إلى عقد موازاة الحالة في الكويت بالحالة في قبرص ووصف مزاعم قبرص إزاء منطقة فاروشا بأنها واهية واستفزازية. وبالنسبة لمسألة تمديد ولاية القوة كرر أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن لتوه غير مقبول بسبب تغاضيه عن الواقع الموجود في قبرص، إلّا أن حكومة ''الجمهورية التركية لشمال قبرص'' تقبل بوجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على أراضيها [٥١].

[٤٧] S/21996.

[٤٨] S/21988.

[٤٩] S/PV.2969، الصفحات ٨ - ١٥.

[٥٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ - ٢٠.

[٥١] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ - ٣٤.

وقال ممثل تركيا إن حكومته لا يمكن أن تقبل القرار الذي اتخذه المجلس لأسباب يعرفها المجلس جيداً. وأضاف أن تركيا تؤيد المساواة السياسية للشعب القبرصي التركي وحقه في تقرير مستقبله، وأردف أن الطلب الذي قدمه الطرف القبرصي اليوناني من جانب واحد للانضمام إلى المجموعة الأوروبية وجهود إعادة التسلح لا تنسجم والجهود الحالية الهادفة إلى خلق مناخ من الثقة والنية الحسنة في قبرص، فيها انتهاك للفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) لأنها تتسبب في تفاقم الوضع المتوتر أصلاً في الجزيرة. وانتقد الشرط المسبق للطرف القبرصي اليوناني لاستئناف المفاوضات ألا وهو أن يتخلى القبارصة الأتراك عن بعض حقوقهم الأساسية بما في ذلك حق تقرير المصير [٥٢].

### المقرر المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٧١): القرار ٦٨٢ (١٩٩٠)

استأنف المجلس، في جلسته ٢٩٧١ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، نظره في البند وأدرج في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص [٥٣]، ورسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ من ممثلي أستراليا وآيرلندا والدنمرك والسويد والنمسا [٥٤]، وتقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص [٥٥].

ولفت الرئيس (اليمن) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار [٥٦]، أدخل عليه تعديلات شفوية قبل طرحه للتصويت. واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٨٢ (١٩٩٠)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ المنشئ لقوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته اللاحقة التي مددت مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وآخرها قراره ٦٨٠ (١٩٩٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ يؤكد من جديد بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي أكد فيه الأعضاء أنه يجب أن يكون الشروع في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومواصلة تلك العمليات قائمين على أساس مالي سليم مضمون،

وإذ يساوره القلق إزاء ما تواجهه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أزمة مالية مزمنة مطردة التفاقم على النحو المبين في تقرير الأمين العام وعلى النحو المعرب عنه في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠،

١ – يقرر دراسة مشكلة تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بجميع جوانبها، آخذاً في الحسبان الأزمة المالية التي تواجهها تلك القوة وتقرير فريق الاستعراض التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وتقديم تقرير بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن الترتيبات البديلة لتغطية تكاليف القوة التي تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عنها، وذلك من أجل إرساء أساس مالي سليم ومأمون لها؛

٢ – يقرر أيضاً أن ينظر، في موعد لا يتجاوز أوائل حزيران/يونيه ١٩٩١، على نحو شامل ومؤات، في نتائج الدراسة المذكورة في الفقرة ١ من هذا القرار، بهدف تنفيذ أسلوب بديل لتمويل قوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص، قد يشمل، في جملة أمور، استخدام الاشتراكات المقررة، وذلك في آن واحد مع موعد تمديد الولاية في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ أو قبل ذلك.

وأشار ممثل كندا إلى أن جميع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وفريق الاستعراض التابع للأمانة العامة قد أيدوا دعوة الأمين العام بأن تستخدم الأنصبة المقررة لتغطية تكاليف القوة التي تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عنها. وذكّر بأن كندا، إلى جانب البلدان الأخرى المساهمة بقوات، واصلت جهودها لإقناع بعض الأعضاء الدائمين في المجلس – وهم أعضاء يتحملون مسؤولية خاصة عن السلام والأمن – بأن الوقت قد حان لحل الأزمة المالية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقد أعد مشروع قرار يلزم المجلس بالاستعاضة عن التبرعات بالأنصبة المقررة، اعتباراً من وقت تجديد الولاية التالية في حزيران/يونيه ١٩٩١، وعمم على أعضاء المجلس [٥٧]. وإزاء إحجام بعض الأعضاء الدائمين عن الالتزام بمشاطرة تكاليف القوة، نُقِّح مشروع القرار مرتين، مما أسفر عن القرار الذي اعتمده المجلس [٥٨].

وذكر ممثل فنلندا أن بلده، كمساهم بقوات، دأب على تأييد جهود الأمين العام إلى إحداث تغيير في النظام الحالي للتمويل، وأنه تعاون مع بلدان أخرى مساهمة بقوات بغية التغيير من التبرعات إلى الأنصبة المقررة. وأعرب عن الأمل في أن تفضي هذه العملية إلى تغيير لا رجعة عنه في حزيران/يونيه ١٩٩١ [٥٩].

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن وفده يأسف لأن المجلس لم يتمكن من "أن يقطع الشوط كاملاً"، بيد أنه يرى أن القرار الذي اعتمد لتوه هو خطوة كبيرة إلى الأمام. ورحب وفده أيضاً بكون المجلس قد التزم أخيراً بإيجاد حل لمشكلة الموارد المالية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ونظراً لأن المجلس قد تعرض عليه عما قريب مقترحات تتعلق بعمليات أكبر بكثير لحفظ السلام في الصحراء الغربية وكمبوديا، فليس من الإنصاف ولا من المقبول ببساطة ترك الترتيبات غير السوية وغير المرضية فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص دون تغيير [٦٠].

وأوضح ممثل الصين أن المقررات التي تنظم إنشاء وتكوين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والترتيبات المالية المتعلقة بها، قد اتخذت في ظروف خاصة كانت قائمة وقتئذ ولهذا، فإن القوة تتصف بصفات فريدة خاصة بها. فإذا أريد تغيير ترتيباتها المالية، قد تظهر أيضاً مسائل تتعلق بإعادة النظر في جوانب أخرى في ترتيبات القوة بأكملها. وقال إنه لا يمكن التوصل إلى حل مناسب إلاّ عن طريق التشاور الكامل. وأكد ممثل الصين أن وفده يؤيد استمرار المشاورات، لكن الصين ليست ملتزمة بأي تغيير يحدث في تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص [٦١].

وأعاد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التأكيد على أنه لا يمكن النظر في الترتيبات الخاصة بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بمعزل عن جوانبها الأساسية الأخرى. وذكّر بأن وفده أيّد القرار ١٨٦

---

[٥٢] المرجع نفسه، الصفحات ٣٤ – ٤٠.

[٥٣] S/21981 وAdd.1.

[٥٤] S/21996.

[٥٥] S/21982.

[٥٦] S/21988/Rev.2.

[٥٧] S/21988.

[٥٨] S/PV.2971، الصفحات ٤ – ٨.

[٥٩] المرجع نفسه، الصفحات ٩ – ١١.

[٦٠] المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و١٢.

[٦١] المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و١٣.

(١٩٦٤) الذي أُنشئت بموجبه قوة الأمم المتحدة نظراً لأن القرار لن يفرض التزامات مالية على الدول التي لا تشارك في القوة. ولاحظ أن تمويل عمليات حفظ السلام بوجه عام أصبح مشكلة حادة وأن الدول الكبيرة، المساهمة الرئيسية، ومن بينها الاتحاد السوفياتي، تدفع مبالغ طائلة لعمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وشدّد على أن القرار الذي اعتمده المجلس لا يستبق الحكم في مسألة تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وأن التمويل الإلزامي لن يطبق تلقائياً على القوة. وختاماً، أكد على أن مشكلة إيجاد تسوية في قبرص ينبغي أن تحظى بالصدارة في اهتمام المجلس [٦٢].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن بلده يؤيد تماماً قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ويعتبرها جزءًا أساسياً من جهود الأمين العام لتيسير التوصل إلى حل دائم وعادل لمشكلة قبرص. ورأى أيضاً ضرورة إيجاد حل لمشكلة حالات العجز في التمويل من جراء الانخفاض في التبرعات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وفيما يعالج المجلس مشكلة التمويل، ينبغي أن يستعرض أيضاً الوسائل التي تقلل من مصروفات تشغيل القوة دون تقويض قدرتها على أداء مهمتها [٦٣].

وذكر ممثل فرنسا أن عمليات حفظ السلام أداة قيّمة – حيث تمكّن الأمم المتحدة من الاضطلاع بالواجبات المناطة بها بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين – وينبغي في الوقت نفسه أن تكون دائماً مؤقتة ولا يمكن اعتبارها بديلاً عن السلام أو للسعي إلى تسوية سياسية متفاوض عليها. ولهذا، ينبغي للمجلس أن يتجنب، في معالجة الصعوبات المالية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اتخاذ أي قرار قد يعزز الاتجاه المؤكد فعلاً في ابتغاء إضفاء الطابع المؤسسي على القوة وإدامتها. ومع ذلك، فإن وفده مستعد لقبول إجراء استعراض متعمق لتمويل القوة، يشمل أيضاً الجوانب الخاصة بأداء وتنظيم القوة [٦٤].

### المقرر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١: بيان من الرئيس

في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١، وفي أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، أدلى الرئيس، نيابة عن المجلس، البيان التالي [٦٥]:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص. وهم مجمعون على الإعراب عن تأييدهم الكامل لجهوده المبذولة حالياً.

ويتفق أعضاء المجلس مع الأمين العام في تقديره للحالة الراهنة، بما في ذلك القضايا الرئيسية التي لا تزال بحاجة إلى إيضاح قبل أن يتسنى الانتهاء من وضع إطار للمسألة، وهم يشجعونه على مواصلة جهوده بما ينسجم مع ما اقترحه من خلال إبداء أفكار لتسهيل المناقشات.

ويؤكد أعضاء المجلس من جديد قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ وولاية بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة على النحو المحدد في القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥؛ ويشيرون إلى أن القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) أعاد التأكيد بصفة خاصة على قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) فضلاً عن تأييد المجلس للاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ المعقودين بين زعيمي الطائفتين. وينبغي أن يظل هذا القرار أساس الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل إلى إطار متفق عليه.

ويحث أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية على التصرف بطريقة تتسق مع القرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، وعلى التعاون الكامل مع الأمين العام ومواصلة المناقشات التي جرت على مدى الأشهر القليلة الماضية سعياً إلى حل للقضايا المعلقة دون إبطاء.

ويرحب أعضاء المجلس باعتزام الأمين العام تقديم تقرير آخر بحلول مطلع تموز/يوليه ١٩٩١ بصدد جهوده المبذولة في سبيل التوصل إلى إطار متفق عليه لتسوية شاملة. وفي ضوء الحالة القائمة آنذاك، سيبت أعضاء المجلس في شأن أي تدابير أخرى قد تدعو الحاجة إليها لمواصلة الجهود.

### المقرر المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٩٢): القرار ٦٩٧ (١٩٩١)

في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١، وعملاً بالقرار ٦٨٠ (١٩٩٠)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن أنشطة عملية الأمم المتحدة في قبرص [٦٦]، يغطي التطورات الحاصلة في الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١. وذكر الأمين العام أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددها المجلس وأوصى بأن يمدد المجلس ولايتها لفترة ستة أشهر أخرى [٦٧]. وأشار إلى أن القوة تواجه أزمة مالية مزمنة متعمقة، واقترح مرة ثانية مجدداً أن تموّل حصة الأمم المتحدة من تكاليف القوة من الأنصبة المقررة.

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٢٩٩٢، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١، تقرير الأمين العام ونظر في البند في الجلسة نفسها. ودعا المجلس ممثلي قبرص واليونان وتركيا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت. وحسبما اتفق عليه في مشاورات سابقة، دعا المجلس أيضاً السيد عثمان إرتوغ للمشاركة في المناقشة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

ولفت الرئيس (كوت ديفوار) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٦٨]. وطرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٩٧ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ ٣١ أيار/مايو و٣ و١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن فترة بقاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ستة أشهر أخرى،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص وافقت على أن من الضروري، نظراً للظروف السائدة في الجزيرة، إبقاء القوة في قبرص بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١،

---

[٦٢] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ – ١٧.

[٦٣] المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و١٨.

[٦٤] المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و١٩.

[٦٥] S/22415.

[٦٦] S/22665.

[٦٧] في الإضافة المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ (S/22665/Add.1)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن خريطة لنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في أيار/مايو ١٩٩١. وأبلغ الأمين العام المجلس لاحقاً أن حكومات قبرص واليونان والمملكة المتحدة أشارت إلى أنها قبلت التمديد المقترح لولاية القوة، في حين ذكرت حكومة تركيا أنها تقبل وتدعم موقف الجانب القبرصي التركي الذي يرى أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22700 غير مقبول كأساس لتمديد هذه الولاية، وأنها ستفسر موقفها في جلسة مجلس الأمن القادمة (S/22665/Add.2).

[٦٨] S/22700.

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ – يمدد مرة أخرى بقاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛

٢ – يطلب إلى الأمين العام مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها، وإبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدّم المحرز، وتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١،

٣ – يدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون مع القوة على أساس الولاية الحالية.

ورحّب ممثل قبرص بتمديد ولاية القوة ثم دعا إلى التعجيل بإنهاء مداولات المجلس بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأعلن رفضه للاقتراح التركي الداعي إلى إجراء محادثات رباعية بشأن قبرص، وقال إنه يؤيد بدلاً من ذلك عقد مؤتمر، يرأسه الأمين العام بمشاركة حكومات الأعضاء الدائمين في المجلس، واليونان وتركيا وقبرص ومشاركة الطائفتين في قبرص. وذكر أن الحقوق الطائفية هامة، بيد أنها لا يمكن أن تكون دافعاً لإنكار الحقوق والحريات الفردية؛ وأن تزيد بانتهاك القانون الدولي، سواء بالاحتلال العسكري أو بتوطين غرباء أو بنقل السكان قسراً لغرض إيجاد مناطق متجانسة. وقال إن وفده يرى أن ما من حل لقضية قبرص، يتم من خلال وجود جمهورية اتحادية منزوعة السلاح من دون قوات أجنبية ومستوطنين، إلّا ويجب أن ينص على الأمن المتكافئ للأفراد المواطنين من كلتا الطائفتين ومن الدولة الاتحادية [٦٩].

وذكر ممثل اليونان أن حكومته يحدوها الأمل، عقب إنشاء مجموعة غير رسمية من أصدقاء الرئيس، في أن يتسنى وضع أسلوب بديل موضع التنفيذ لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قبل ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠، مثلما توقع القرار ٦٨٢ (١٩٩٠). وقال إن حكومة اليونان ترفض الاقتراح التركي الرامي إلى عقد اجتماع رفيع المستوى رباعي ويقترح أن تجيب تركيا أولاً على أسئلة الأمين العام بشأن التعديلات الإقليمية، وحرية الاستيطان والمشردين وهيكل وسير عمل الهيئة التنفيذية الاتحادية. وينبغي، عند ذاك، عقد مؤتمر برئاسة الأمين العام وبمشاركة الأعضاء الدائمين الخمسة في المجلس واليونان وتركيا وقبرص وكذا الطائفتين في قبرص [٧٠].

وقال السيد إرتوغ إن الجانب القبرصي التركي سعى إلى تيسير عملية المفاوضات في إطار المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام وإلى اغتنام الفرصة التي أوجدها اعتماد القرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، الذي دعا فيه المجلس الطرفين إلى التعاون على قدم المساواة مع الأمين العام. بيد أن القبارصة اليونانيين واليونان، ادعاءً منهم بأن المساواة على النحو الذي عبّر عنه القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) تقتصر على مائدة التفاوض، استبعدوا بوضوح المساواة السياسية للقبارصة الأتراك في اتحاد مستقبلي. وقد أيّد القبارصة الأتراك الاقتراح الرامي إلى عقد الاجتماع الرباعي الذي طرحته تركيا، على اعتقاد بأنه سيعطي قوة دفع للعملية التفاوضية وييسر مهمة مساعي الأمين العام الحميدة. وعوضاً عن انتهاج موقف إيجابي إزاء هذا الاقتراح، صعّد الجانب القبرصي اليوناني أعماله العدائية ضد السكان القبارصة الأتراك. وأضاف قائلاً إن جانبه قام، قصد تعزيز الثقة المتبادلة، بتجميع جملة من الأفكار في شكل تدابير لتحقيق الاستقرار، يمكن استخدامها كتكملة لمخطط من أجل اتفاق شامل. وفيما يخص تقرير الأمين العام، أشار إلى عناصر محددة تنتقص من توازن التقرير وألمح إلى أن مزيداً من التعليقات المفصّلة بشأن التقرير سوف تُحال إلى الأمانة العامة. وانتقل إلى مسألة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فأعاد التأكيد على أن القرار ٦٩٧ (١٩٩١) المعتمد لتوّه، يعتبر غير مقبول نظراً لأنه يتجاهل الوقائع القائمة في قبرص ويحاول إنكار مبدأ المساواة بين الجانبين؛ ومع ذلك، سوف تقبل حكومة ''الجمهورية التركية لشمال قبرص'' وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على أراضيها على أساس الشروط المذكورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وأوضح أن ولاية القوة لا تتوافق مع الأحوال التي تغيرت تغيراً جذرياً في قبرص وأن إجراء إعادة التقييم صارت أمراً ضرورياً [٧١].

وأوضح ممثل تركيا أن رئيس جمهورية بلده اقترح عقد مؤتمر القمة الرباعي، في إطار مساعي الأمين العام الحميدة، بغية كسر الجمود الحالي الذي يعرقل الخروج من الورطة الحالية التي تتخبط فيها المحادثات بين الطائفتين. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر دولي يحضره، ضمن آخرين، حكومة قبرص وممثلو القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد لأن من شأنه أن يخل بتساوي الجانبين. وأضاف قائلاً إن الإشارة الواردة في القرار ٦٩٧ (١٩٩١) إلى ''حكومة قبرص'' ليست مقبولة، ومع ذلك ليس لدى حكومته اعتراض على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص [٧٢].

وأوضح ممثل قبرص أن وفده يشارك عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. بيد أن المجلس إذ يسمح عملاً بالمادة ٣٩، بمشاركة ممثل ما يسمى الكيان غير الشرعي كيان ''الجمهورية التركية لشمال قبرص'' غير الشرعي المزعوم، فقد أصبح طرفاً في مسخرة. وبعد أن أعلن رفضه لتفسير السيد إرتوغ للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، أكد أن القرار يرفض بوضوح حق القبارصة الأتراك في تقرير المصير. وبخصوص المساواة بين الجانبين، ذكر أنها ما هي إلاّ إشارة إلى المساواة في العملية التفاوضية في المحادثات بين الطائفتين [٧٣].

### المقرر المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٩٣): القرار ٦٩٨ (١٩٩١)

أدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٢٩٩٣، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١، وعملاً بالتفاهم المتوصل إليه في مشاوراته السابقة، البند ''تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص''.

ولفت الرئيس (كوت ديفوار) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من بلجيكا والمملكة المتحدة والنمسا [٧٤]. وطُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٩٨ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ الذي أنشأ بموجبه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر،

---

[٦٩] S/PV.2992، الصفحات ٣ – ١١.

[٧٠] المرجع نفسه، الصفحات ١١ – ١٨.

[٧١] المرجع نفسه، الصفحات ١٩ – ٢٩.

[٧٢] المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ – ٣٦.

[٧٣] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ – ٣٨.

[٧٤] S/22697.

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته اللاحقة التي مدد بها ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وآخرها القرار ٦٩٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١،

وإذ يشير أيضاً إلى تقرير فريق الاستعراض التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والتوصيات الواردة فيه،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٦٨٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي قرّر بموجبه دراسة مشكلة تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بجميع جوانبها، بهدف تنفيذ طريقة بديلة فيما يتعلق بالتمويل في نفس الوقت الذي ستمدد فيه الولاية بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ أو قبله،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالمشاورات الأخيرة التي جرت فيما بين أعضاء المجلس بشأن مشكلة تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بجميع جوانبها، والتي أسفرت عن تقرير مجموعة أصدقاء رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١،

وإذ يحيط علماً أيضاً، مع القلق، بالتقرير الأخير للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص، المؤرخ ٣١ أيار/مايو و٣ حزيران/يونيه و١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ الذي يلفت الانتباه مرة أخرى إلى مشكلة التمويل المزمنة التي تواجه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

وإذ يعيد التأكيد مرة أخرى على بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يشدّد الأعضاء فيه على وجوب القيام بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والاستمرار بها على أساس مالي سليم راسخ،

وإذ يشدّد على أهمية التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إيجاد حل للمشكلة القبرصية،

١ - يخلص إلى أن هناك حاجة إلى طريقة لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تضع هذه القوة على أساس مالي سليم راسخ؛

٢ - يخلص كذلك إلى أن هناك حاجة لمواصلة دراسة مسألة تكاليف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وذلك بهدف تخفيض التكاليف التي ينبغي أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها وتحديدها بوضوح؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وغير ذلك ممن يعنيهم الأمر، بشأن مسألة التكاليف، آخذاً في اعتباره كلاً من تقرير فريق الاستعراض التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وتقرير مجموعة أصدقاء رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ويتعهد بأن يبت، في ضوء هذا التقرير، وفي وقت التمديد التالي لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أو قبل ذلك التاريخ، في التدابير التي يتعين اتخاذها لوضع القوة على أساس مالي سليم راسخ.

### المقرر المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١: بيان من الرئيس

في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١، وفي أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أدلى الرئيس، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي [٧٥]:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام بشأن بعثة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص. وهم مجمعون على إعادة تأكيد دعمهم الكامل لجهوده الحالية.

ويذكر أعضاء المجلس أنهم حثوا كل من يعنيهم الأمر على التعاون مع الأمين العام ومواصلة المناقشات بغية حل القضايا المعلّقة بدون تأخير. وهم يأسفون لأنه، بالرغم من جهود الأمين العام، لم يتم بعد إحراز التقدم اللازم بشأن هذه القضايا المعلّقة.

ويؤيد أعضاء المجلس رأي الأمين العام في أن عقد اجتماع دولي رفيع المستوى، إذا أُعد له إعداداً سليماً وانعقد لمدة كافية، يمكنه أن يعطي جهده قوة الدفع اللازمة وأن ينجز مخططاً متفقاً عليه لتسوية شاملة. وهم متفقون مع ما يراه الأمين العام من أنه ينبغي أن يكون الجانبان قريبين من الاتفاق على جميع القضايا قبل عقد مثل هذا الاجتماع. ويناشدون جميع المعنيين بإلحاح ألّا يدخروا وسعاً في تحقيق هذا الهدف.

ويؤيد أعضاء المجلس كذلك اعتزام الأمين العام في أن يطلب إلى مساعديه الاجتماع بجميع المعنيين خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس لمحاولة التوصل إلى مجموعة من الأفكار من شأنها أن تقرب الطرفين إلى الاتفاق على كل من العناوين الثمانية في المخطط. ويطلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام مواصلة هذه المشاورات على نحو عاجل ومساعدة هذه العملية بتقديم اقتراحات.

كما يطلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كاملاً إلى المجلس بحلول نهاية شهر آب/أغسطس عن جوهر الأفكار التي نوقشت وردود فعل جميع المعنيين، وأن يقدم تقييمه للموقف، لا سيما فيما يتعلق بما إذا كانت الظروف مؤاتية لتوصل اجتماع دولي رفيع المستوى إلى نتيجة ناجحة.

### المقرر المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (الجلسة ٣٠١٣): القرار ٧١٦ (١٩٩١)

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وعملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١، قدّم الأمين العام تقريراً إلى المجلس عن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص [٧٦] أورد فيه تقييمه للحالة وما إذا كانت الظروف القائمة مفضية إلى إنجاح اجتماع دولي رفيع المستوى [٧٧]. وأبلغ الأمين العام المجلس بشأن الخطوات المتخذة لتحضير الاجتماع الرفيع المستوى، تحت رئاسته، بين تركيا واليونان وزعيمي الطائفتين. وقال إن ممثليه عقدوا جولتين من المناقشات مع جميع المعنيين خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩١، بغية إعداد مجموعة من الأفكار تجعل الاتفاق في متناول الطرفين. ونظراً للطريقة الشاملة التي تم بها إعداد الأفكار أثناء المباحثات، فقد وافق زعيما الطائفتين في قبرص على إمكانية التغاضي عن إعداد مخطط اتفاق والشروع مباشرة في اتفاق إطاري شامل. ولقد كشف رد الفعل الرئيس فاسيليو على هذه الأفكار أنه، وإن كانت هناك خلافات يلزم حلها بشأن عدد من المسائل، فإن مجموعة الأفكار ككل أرست القاعدة لوضع اتفاق إطاري شامل. وأثناء المناقشات، ذكر السيد دنكطاش أن كل طرف يملك السيادة التي سيحتفظ بها بعد إنشاء الاتحاد، بما في ذلك الحق في الانفصال، وسعى إلى إحداث تغييرات مكثفة في نص الأفكار التي نوقشت. ولاحظ الأمين العام أن الأخذ بذلك المفهوم سيغير تغييراً جذرياً من طبيعة حل قائم على وجود دولة قبرص واحدة تتكون من طائفتين، وحسبما هو منصوص عليه في الاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ والتفاهمات التي قبلها الطرفان وتكررت في قرارات المجلس المتعاقبة. وأضاف أنه ما زال

[٧٥] S/22744.

[٧٦] S/23121.

[٧٧] ذكّر الأمين العام أعضاء المجلس أنه قد أجّل تقديم التقرير، الذي كان يجب تقديمه في آب/أغسطس، إلى حين إكمال جولتي المحادثات بين ممثليه والطرفين في قبرص وتركيا واليونان.

واثقاً أن من الممكن عقد اجتماع رفيع المستوى إذا أُهيئت مجموعة من أفكار متماشية مع قرارات مجلس الأمن والاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩. ولذا، فهو يطلب من ممثليه استئناف مناقشاتهم في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر مع الطرفين في قبرص وتركيا واليونان.

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٣٠١٣، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، تقرير الأمين العام. ولفت الرئيس (الهند) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٧٨]. وطُرح مشروع القرار بعدئذ للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧١٦ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بشأن بعثة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص،

وإذ يلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في إعداد مجموعة من الأفكار كأساس للتوصل إلى اتفاق إطاري شامل بشأن قبرص،

وإذ يلاحظ مع القلق المصاعب التي صودفت في استكمال هذا العمل،

وإذ يأسف لأنه لم يتسن عقد الاجتماع الدولي رفيع المستوى المتوخى في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١،

١ – يثني على الأمين العام لما بذله من جهود أثناء الأشهر القليلة الماضية ويؤيد تقريره وملاحظاته؛

٢ – يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن قبرص؛

٣ – يؤكد من جديد موقفه بشأن مسألة قبرص، الذي أعرب عنه مؤخراً في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ وبما يتمشى مع الاتفاقين رفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ الموقّعين بين الطرفين في قبرص، والقائل بأن المبادئ الأساسية لتحقيق تسوية في قبرص هي سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها؛ واستبعاد الاتحاد كلياً أو جزئياً مع أي بلد آخر وأي شكل من التجزئة أو الانفصال؛ وإقرار ترتيب دستوري جديد لقبرص يكفل رفاه وأمن الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية وإقامة اتحاد فيدرالي يضم طائفتين ومنطقتين؛

٤ – يؤكد من جديد أن موقفه بشأن حل مشكلة قبرص يقوم على أساس قيام دولة قبرص واحدة تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة السياسية، كما حددها الأمين العام في الفقرة الحادية عشرة من المرفق الأول لتقريره المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠؛

٥ – يطلب إلى الأطراف التقيّد تماماً بهذه المبادئ والتفاوض في إطارها دون الزج بمفاهيم تختلف معها؛

٦ – يؤكد من جديد أن الأمين العام يقوم ببعثة مساعيه الحميدة مع الطائفتين اللتين تشتركان في العملية على قدم المساواة؛

٧ – يؤيد اعتزام الأمين العام استئناف المناقشات في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر مع الطرفين في قبرص وتركيا واليونان لاستكمال مجموعة الأفكار بشأن اتفاق إطاري شامل؛

٨ – يرى أن عقد اجتماع دولي رفيع المستوى برئاسة الأمين العام تشترك فيه الطائفتان وتركيا واليونان يمثل آلية فعّالة لعقد اتفاق إطاري شامل بشأن قبرص؛

٩ – يطلب من زعماء الطائفتين وتركيا واليونان التعاون تعاوناً تاماً مع الأمين العام وممثليه حتى يتسنى عقد الاجتماع الدولي رفيع المستوى قبل نهاية العام الحالي؛

١٠ – يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عما إذا كان قد تم إحراز تقدم كاف لعقد الاجتماع الدولي رفيع المستوى وأن يحيل، إذا كانت الظروف غير مؤاتية، إلى المجلس مجموعة الأفكار بالصيغة التي ستوضع بها في ذلك الحين مع تقديره للحالة.

### المقرر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١: بيان من الرئيس

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وعملاً بالقرار ٦٩٨ (١٩٩١)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص [٧٩]، على أساس مشاوراته المكثفة التي أجريت مع أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات ومعنيين آخرين. ومن السبل التي اعتبر التقرير أنها يمكن بها تخفيض تكاليف القوة، ما يلي: تخفيض القوات؛ وتخفيض القوات مع زيادتها موسمياً؛ والاستعاضة عن القوات الحالية بقوات أقل تكلفة وتغيير الهيكل؛ وتحويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى بعثة للمراقبة؛ وإلغاء الأعمال الإنسانية والاقتصادية وتوفير الخدمات؛ ودراسة تكاليف التشغيل؛ ودراسة وترشيد التكاليف الإضافية والاستثنائية. وناقش التقرير كذلك احتمالات زيادة الإيرادات. ولم يَسع الأمين العام أن يوصي بأي من الخيارات الواردة في التقرير. ولقد درست الأمانة العامة الاحتمال الوحيد المتبقي – أي الإبقاء على الهيكل والتشكيلة الحاليين للقوة على أن تطلب إلى الحكومة التي لها حالياً أعلى معدل من المطالبات أن تقلل من المبلغ الذي تطلب تسديده إلى مستوى المساهم الآخر المماثل. وأشارت الحكومة المعنية إلى استعدادها للعمل من أجل إيجاد حل على هذا الأساس، غير أنها اشترطت أن يكون استعدادها لتخفيض مطالباتها متوقفاً على عدد من العوامل، منها أن يقرر مجلس الأمن التحول إلى الأنصبة المقررة.

وقدمت كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنمسا مشروع قرار بشأن تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ [٨٠]، غير أن المجلس لم يتخذ أي إجراء بشأنه.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وفي أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، أدلى الرئيس، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي [٨١]:

على ضوء المناقشة التي دارت في المشاورات غير الرسمية بين أعضاء مجلس الأمن، جرى التوصل إلى أن المجلس لا يوجد به حالياً الاتفاق اللازم لاتخاذ قرار بشأن إحداث تغيير في تمويل قوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص. وقد وافق أعضاء المجلس على إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض العاجل.

### المقرر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (الجلسة ٣٠٢٢): القرار ٧٢٣ (١٩٩١)

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وعملاً بالقرار ٦٩٧ (١٩٩١)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص [٨٢]، يغطي التطورات في الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وذكر الأمين العام أن وجود القوة المستمر في الجزيرة ما زال

[٧٨] S/23137.

[٧٩] S/23144.

[٨٠] S/23277.

[٨١] S/23284.

[٨٢] S/23263.

لا غنى عنه، ولذا، فقد أوصى بأن يمدد المجلس ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى [٨٣]. وختاماً، استرعى الانتباه مجدداً إلى الأزمة المالية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وكرر الإعراب عن اعتقاده بوجوب تمويل حصة الأمم المتحدة من تكاليف القوة من الأنصبة المقررة.

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٣٠٢٢، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، عملاً بالتفاهم المتوصّل إليه في مشاوراته السابقة، تقرير الأمين العام ونظر في البند في الجلسة نفسها. ودعا المجلس ممثلي كل من تركيا وقبرص وكندا واليونان، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت. وحسب ما اتفق عليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا المجلس السيد عثمان أرتوغ إلى المشاركة في الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولفت الرئيس (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٨٤]. وطُرح مشروع القرار بعدئذ للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٢٣ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لصون السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى،

وإذ يحيط علماً كذلك بموافقة حكومة قبرص على أن من الضروري، في ضوء الظروف السائدة في الجزيرة، إبقاء القوة في قبرص بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة الأمم المتحدة لصون السلام، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها، وإبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢؛

٣ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون مع القوة على أساس الولاية الحالية.

وتحدث ممثلا كندا والنمسا، بعد التصويت، فأشارا إلى أن مجلس الأمن قد قرّر، بموجب قراره ٦٩٨ (١٩٩١) ما هي التدابير الواجب اتخاذها لإرساء أساس مالي متين لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بحلول موعد التمديد التالي لها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أو قبله. وبمقتضى القرار ٧٢٣ (١٩٩١)، المعتمد لتوه، مدد المجلس ولاية القوة دون أن يضع لها هذا الأساس. وحيث إن أغلبية الأعضاء الدائمين في المجلس عارضوا مرة أخرى استخدام الأنصبة المقررة لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص فإن المجلس لم يف بتعهده الوارد في القرار ٦٩٨ (١٩٩١). وسجل الممثلان موقف حكومتيهما المتمثل في الإبقاء على المبدأ الأساسي القاضي بتمويل عمليات حفظ السلام من الأنصبة المقررة، وفقاً للمادة ١٧(٢) من الميثاق، وفي ضرورة تطبيق نظام التمويل هذا على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في أقرب وقت ممكن. ونظراً لإخفاق المجلس في حل الصعوبات المالية للقوة، فإن كندا والنمسا ستعيدان النظر في استمرار مساهمتهما في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأكد ممثل كندا كذلك أن الغرض من إنشاء هذه القوة هو خلق الظروف المؤاتية للتفاوض على تسوية في قبرص؛ لكن، إذا ظلت التسوية تتملص من الأمم المتحدة بعد مرور ٢٧ سنة، فإنه لا يتعين على المجلس أن ينظر ليس في كيفية تخفيض نفقات الموارد الشحيحة على عملية معطلة فحسب، بل أيضاً في دور القوة نفسها [٨٥].

وأشار ممثل قبرص إلى أن تجديد ولاية القوة يشير إلى الاهتمام المستمر والالتزام الجاد من جانب المجلس بإيجاد حل عادل وعملي لمشكلة قبرص. وفيما يتعلق بمسألة تمويل القوة، أعرب عن الأمل في أن يتم التسليم بالحاجة الملحّة إلى الإبقاء على القوة عند المستويات المطلوبة لأداء مهامها بنجاح ما دام الأمر يقتضي ذلك. وأشار إلى أن القرار ٧١٦ (١٩٩١) رفض رفضاً صريحاً مطالب الجانب التركي بالسيادة المنفصلة والحق في تقرير المصير وحدّد تحديداً دقيقاً المعايير التي يجب من خلالها البحث عن حل عادل. وشدّد على أن قرارات المجلس بشأن قبرص موجهة إلى جميع الأطراف المعنية في قبرص وليس إلى الطائفتين فقط، وأنه لا يمكن إخضاعها لتأويلات تعسفية أو انتقائية [٨٦].

وأشار ممثل اليونان إلى أن حكومته تعتبر وجود ودور قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا غنى عنهما، وناشد أعضاء المجلس كفالة تمويلها تمويلاً مناسباً ومنصفاً. وذكر أنه يحمّل حكومة تركيا وزعيم الطائفة القبرصية التركية المسؤولية عن تعطيل عملية التفاوض ورحب بالقرار ٧١٦ (١٩٩١) الذي يعيد تأكيد المبادئ الأساسية لتسوية دائمة في قبرص. ونعت مشكلة قبرص بأنها مشكلة غزو واحتلال أجنبي لأراضي دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة من جانب دولة عضو أخرى، مما يشكّل انتهاكاً صارخاً للميثاق ولقرارات المجلس [٨٧].

وأشار السيد إرتوغ إلى أن الجانب القبرصي التركي يرفض جميع الادعاءات القائلة بأن مسألة قبرص هي مشكلة غزو واحتلال. وذكر أن هذه الادعاءات فيها تحريف لمسألة قبرص كمسألة قائمة بين تركيا والقبارصة اليونانيين وتتجاهل وجود القبارصة الأتراك بوصفهم طرفاً متساوياً. وقال إن المباحثات بشأن قبرص قد أخفقت في التوصل إلى نتيجة نهائية لأن الجانب القبرصي اليوناني ما فتئ يرفض صيغة لتقاسم السلطة مع القبارصة الأتراك على قدم المساواة. وأضاف أن الجانب القبرصي التركي يرى أن عقد اجتماع مباشر بين الزعماء لا يزال أفضل سبيل لإحراز التقدم. وعلّق على التقرير الأخير للأمين العام [٨٨]، مؤكداً على أن التقرير يتضمن معلومات غير دقيقة تنتقص من موضوعيته. ورغم أن القرار ٧٢٣ (١٩٩١) غير مقبول بالنسبة للجانب القبرصي التركي، فإن حكومته قبلت وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ

---

[٨٣] أبلغ الأمين العام المجلس لاحقاً بأن حكومات قبرص والمملكة المتحدة واليونان أشارت إلى قبولها التمديد المقترح لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ غير أن حكومة تركيا قبلت ودعمت موقف الجانب القبرصي التركي، الذي يرى أن مشروع القرار S/23281 غير مقبول كأساس للتمديد وأوضحت أنها ستفسر موقفها في جلسة مجلس الأمن القادمة (S/23263/Add.1).

[٨٤] S/23281.

[٨٥] S/PV.3022، الصفحات ٧ - ١٠ (النمسا)؛ والصفحات ١٠ - ١٥ (كندا).

[٨٦] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ - ٢٤.

[٨٧] المرجع نفسه، الصفحات ٢٤ - ٢٨.

[٨٨] S23263.

السلام في قبرص على أراضيها بناءً على الأسس المعروضة في أحدث مناسبة عندما أعيد تجديد الولاية. وأردف قائلاً إن من الضروري، مع ذلك، إعادة تقييم ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لأنها لا تتماشى مع التغيير الجذري في الظروف والأوضاع [٨٩].

وأعرب ممثل تركيا عن قلقه إزاء الحملة المنتظمة التي تشنها الزعامة القبرصية اليونانية لتقويض وجود ''الجمهورية التركية لقبرص الشمالية'' ولتدويل المسألة، وذلك على الأرجح أملاً في أن تفرض جهات خارجية تسوية تتعارض مع المصالح الأساسية لأحد طرفي الاتحاد المقبل في قبرص. ويمكن أن يؤدي الاجتماع الرباعي الرفيع المستوى المنصوص عليه في القرار ٧١٦ (١٩٩١) إلى تيسير التوصل إلى حل متوافق عليه، شريطة ألّا يعتبر ذلك آلية لفرض حلول على أطراف تساورها مخاوف جدية. وذكر ممثل تركيا إلى أن حكومته لا يمكنها قبول الإشارة إلى ''حكومة قبرص'' في القرار ٧٢٣ (١٩٩١)؛ بيد أن حكومته لا تعترض على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص [٩٠].

### المقرر المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (الجلسة ٣٠٢٤): بيان من الرئيس

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وعملاً بالقرار ٧١٦ (١٩٩١)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص [٩١]. وأبلغ الأمين العام المجلس أنه قد تعيّن، نتيجة للانتخابات البرلمانية وما تلاها من تغيير في الحكومة في تركيا، إرجاء المناقشات الرامية إلى عقد اجتماع دولي رفيع المستوى لإبرام اتفاق إطاري شامل. بيد أن مجموعة الأفكار التي تمخضت عنها هذه المحادثات المعقودة في آب/أغسطس ١٩٩١ تمثل خطوة هامة إلى الأمام نحو بلوغ اتفاق بشأن قبرص. وقد أصبح إطار التسوية واضحاً وسيسفر عن إنشاء اتحاد فيدرالي ذي طائفتين ومنطقتين ودولة واحدة مؤلفة من طائفتين متكافئتين سياسياً تكون السيادة فيها متقاسمة بالتساوي لكنها غير متجزئة. وأضاف أنه يجب ألّا تضيع الآمال التي بعثتها في النفوس، في وقت سابق من هذا العام، إمكانية عقد اجتماع دولي رفيع المستوى لإبرام الاتفاق الإطاري الشامل. وقال الأمين العام إنه يعتقد أن الحل سيصبح في المتناول إذا كان جميع المعنيين مستعدين للإسهام في إيجاد حل توفيقي يصون المصالح والشواغل المشروعة لكلتا الطائفتين.

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٣٠٢٤، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، عملاً بالتفاهم المتوصل إليه في مشاوراته السابقة، تقرير الأمين العام.

وفي الجلسة ذاتها، أعلن رئيس المجلس أنه، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، أذن له بأن يدلي، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي [٩٢]:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عن مهمته للمساعي الحميدة في قبرص (S/23300).

وقد أعرب أعضاء المجلس عن عميق امتنانهم للأمين العام لجهوده المديدة والمتواصلة في السعي نحو التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة قبرص. ولاحظوا مع التقدير أنه تم بفضل جهوده إحراز تقدم، خلال هذه السنة، نحو التوصل إلى اتفاق إطاري شامل.

وقد أكد أعضاء مجلس الأمن من جديد موقف المجلس على نحو ما أعربت عنه قراراته السابقة، ولا سيما القراران ٦٤٩ (١٩٩٠) والمؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ و٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

وأجمع أعضاء المجلس على تأييد تقرير وملاحظات الأمين العام. وهم يشاركونه مشاركة كاملة الرأي بأن حل مشكلة قبرص قد تأخر كثيراً عن أوانه فمجرد الإبقاء على الحالة الراهنة لا يعد حلاً. وقد دعوا زعماء الطائفتين وكذلك زعماء اليونان وتركيا لتكريس كل طاقاتهم لتحقيق هذا الهدف في وقت قريب.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد موقف المجلس بأن عقد اجتماع دولي رفيع المستوى، برئاسة الأمين العام تشارك فيه الطائفتان إلى جانب اليونان وتركيا إنما يمثل آلية فعّالة للتوصل إلى اتفاق إطاري شامل.

وقد طلب أعضاء المجلس إلى زعماء الطائفتين واليونان وتركيا التعاون كاملاً مع الأمين العام للعمل على أساس عاجل لاستكمال مجموعة الأفكار المطروحة بشأن اتفاق إطاري شامل.

كما طلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ عما إذا كان قد تم إحراز تقدم كاف نحو عقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى، وإذا لم تكن الظروف قد نضجت لذلك، أن يبلغ المجلس بمجموعة الأفكار بالصورة التي تكون قد آلت إليها بحلول ذلك الموعد، مشفوعة بتقييمه للحالة.

### المقرر المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٦٧ ): القرار ٧٥٠ (١٩٩٢)

في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وعملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص [٩٣]. وأبلغ المجلس أنه، رغم الجهود المتكررة المبذولة منذ بداية عام ١٩٩٢، لم يحرز أي تقدم في التوصل إلى اتفاق شامل. بل، إن بعض المجالات حدث فيها تراجع. وأجمل مجموعة الأفكار المنبثقة عن محادثات آب/أغسطس ١٩٩١، فقال إنه يرى أنها توفر عناصر حل عادل لعدد كبير من مكونات الاتفاق الشامل. وقال إنه إذا ما أمكن تحقيق تقدم مماثل بشأن القضايا العالقة، وخاصة قضيتا التعديلات في الأراضي، والمشردين، فسيصبح الحل الشامل في المتناول. وخلص الأمين العام إلى أن الجهود الحالية لا يمكن استمرارها إلى ما لا نهاية إن لم يكن جميع المعنيين على استعداد للإسهام في حل توفيقي. وعلاوة على ذلك، فإن الفائدة من تأييدهم لقرارات المجلس ينال منها التفسير الذي يعطونه لهذه القرارات – لا بد من أن تكون وجهات نظرهم منسجمة مع موقف المجلس. وشدّد الأمين العام أيضاً على أن قلة التقدم في مهمة مساعيه الحميدة تسوء من جراء الأزمة المالية التي تواجهها القوة والاستياء الناجم عن ذلك عند الحكومات المساهمة بقوات. هكذا، يبدو أن الاحتفاظ بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد العام الجاري بعيد الاحتمال. ففي وقت يشتد فيه الطلب على الموارد الشحيحة المتاحة للأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي إلقاء نظرة فاحصة على العمليات التي طال أمدها مثل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وعملية صنع السلام التي تدعمها. وإذا لم ينجح مسعى إبرام اتفاق على أساس مجموعة الأفكار، فسيتعين عندئذ النظر في إمكانية اتباع مسار بديل لمعالجة مسألة

[٨٩] المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ – ٣٨.

[٩٠] المرجع نفسه، الصفحات ٣٨ – ٤٣.

[٩١] S/23300.

[٩٢] S/23316.

[٩٣] S/23780.

قبرص. وقال إنه يدرس بدائل ممكنة وسيقدم تقريراً بشأنها إلى المجلس في أيار/مايو ١٩٩٢.

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٣٠٦٧، المعقودة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، عملاً بالتفاهم المتوصل إليه في مشاوراته السابقة، تقرير الأمين العام، ولفت الرئيس (زمبابوي) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٩٤]. ثم طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٥٠ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص،

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن قبرص،

وإذ يلاحظ بقلق أنه لم يتحقق أي تقدم في استكمال مجموعة الأفكار المتعلقة بإبرام اتفاق إطاري شامل منذ تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بل إنه قد حدث تراجع في بعض المجالات،

وإذ يرحب بالتأكيدات التي قدمها إلى الأمين العام في الشهرين الماضيين زعماء الطائفتين ورئيسا وزراء تركيا واليونان بشأن رغبتهم في التعاون معه ومع ممثليه،

١ - يثني على الأمين العام للجهود التي يبذلها، ويعرب عن تقديره المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص؛

٢ - يؤكد من جديد الموقف المبين في القرارين ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ و٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بأن تسوية مسألة قبرص يجب أن تقوم على أساس دولة لقبرص تكون لها سيادة وحيدة وشخصية دولية وحيدة ومواطنة وحيدة، ويكفل استقلالها وسلامتها الإقليمية، وتشتمل على طائفتين متساويتين سياسياً على النحو المحدد في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام في اتحاد يضم طائفتين ومنطقتين، وأن مثل هذه التسوية يجب أن تستبعد الاتحاد الكامل أو الجزئي مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال؛

٣ - يطلب مرة أخرى إلى الأطراف الالتزام التام بهذه المبادئ والتفاوض دون إدخال مفاهيم تتنافى معها؛

٤ - يؤيد مجموعة الأفكار المبينة في الفقرات من ١٧ إلى ٢٥ والفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام باعتبارها أساساً ملائماً للتوصل إلى اتفاق إطاري شامل، رهناً بالعمل الذي يستلزم الأمر القيام به بشأن المسائل المعلقة، وبشكل خاص بشأن التعديلات الإقليمية والأشخاص النازحين، التي يجري حالياً حسمها لتكون مجموعة متكاملة من التدابير توافق عليها كلتا الطائفتين بشكل متبادل؛

٥ - يطلب إلى جميع من يعنيهم الأمر التعاون التام مع الأمين العام وممثليه في العمل دون إبطاء على توضيح هذه المسائل المعلقة؛

٦ - يؤكد من جديد أن مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة يضطلع بها مع الطائفتين، اللتين تشاركان في العملية على قدم المساواة لضمان رفاه وأمن كلتا الطائفتين؛

٧ - يقرر أن تظل مسألة قبرص قيد النظر على أساس مستمر ومباشر دعماً للجهد الرامي إلى استكمال مجموعة الأفكار المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه وإلى إبرام اتفاق إطاري شامل؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده المكثفة لاستكمال مجموعة الأفكار المشار إليها في الفقرة ٤ خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢، وإبقاء المجلس على علم وثيق بجهوده والتماس الدعم المباشر من المجلس عند الضرورة؛

٩ - يظل على اعتقاده بأن الدعوة إلى عقد اجتماع دولي رفيع المستوى برئاسة الأمين العام واشتراك الطائفتين وتركيا واليونان، بعد أن يختتم الأمين العام بشكل مرض جهوده المكثفة لاستكمال مجموعة الأفكار المشار إليها في الفقرة ٤، تعتبر وسيلة فعّالة لإبرام اتفاق إطاري شامل؛

١٠ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً وافياً إلى مجلس الأمن عن نتائج جهوده في موعد أقصاه تموز/يوليه ١٩٩٢ على الأكثر وأن يتقدم بتوصيات محددة للتغلب على أي عقبة قائمة؛

١١ - يؤكد من جديد الولاية الهامة المسندة إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ويتطلع إلى تلقّي التقرير الذي يقترح الأمين العام تقديمه عن القوة في أيار/مايو ١٩٩٢.

### المقرر المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٨٤) : القرار ٧٥٩ (١٩٩٢)

في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢، وعملاً بالقرار ٧٢٣ (١٩٩١)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص [٩٥]، يغطي التطورات المستجدة في الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢. وقال الأمين العام إنه، إذ يلاحظ أن هناك واحدة أو أكثر من الوحدات الرئيسية في القوة ربما تسحب أو يخفض عدد أفرادها قريباً بسبب نظام تمويل القوة غير المرضي على نحو لا مثيل له، يبين سبيلين يمكن للمجلس أن ينهجهما. وأول الخيارين هو قبول المجازفة بتنفيذ الولاية الحالية بقوات أقل عدداً؛ أما الخيار الثاني فهو تكييف الولاية بما يتسنى معه تنفيذها بهذا العدد الأصغر المرجح أن يكون متاحاً بموجب الترتيبات المالية الراهنة. وسيترتب على الخيار الثاني التخلي عن المهمة التي مكّنت القوة من حفظ السلام في قبرص، أي السيطرة على المنطقة العازلة. فبدون وجود القوة في المنطقة العازلة، فإن خطر التصعيد من الحوادث الصغيرة إلى اندلاع النزاعات المسلحة سيشتد. لذا، فإن أفضل حل هو تعديل هيكل القوة بتخفيض عدد الكتائب من أربع إلى ثلاث، وإحداث زيادة متوازية في عدد أفراد القوات المنشورة على خط المواجهة. وذكر الأمين العام أن من الضروري أن تجرى مع الدول المساهمة بقوات مشاورات لاستجلاء ما تعتزم القيام به بالضبط بشأن مواصلة المشاركة في القوة، بما في ذلك تبين مواعيد أي تخفيض في وحداتها أو سحب لها، والقيام معها باستكشاف الاحتمالات التي يناقشها هذا التقرير. وسيتسنى بهذه الطريقة تحديد مقترحات ملموسة لعرضها على مجلس الأمن في الوقت المناسب. وفي الختام، قال الأمين العام إن استمرار وجود القوة لا يزال حتمياً لبلوغ أهداف المجلس وإنه يوصي المجلس بالتالي بأن يمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى [٩٦].

وأدرج المجلس في جدول أعماله، في جلسته ٣٠٨٤، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، عملاً بالتفاهم المتوصل إليه في مشاوراته السابقة،

---

[٩٤] S/23797.

[٩٥] S/24050.

[٩٦] أبلغ الأمين العام لاحقاً المجلس أن حكومات قبرص والمملكة المتحدة واليونان أشارت إلى قبولها التمديد المقترح لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ وقد أوضحت حكومة تركيا أنها تقبل وتدعم موقف الجانب التركي القبرصي، على نحو ما أعرب عنه في الجلسات السابقة لمجلس الأمن بشأن تمديد الولاية (S/24050/Add.1).

تقرير الأمين العام. ولفت الرئيس (بلجيكا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة[٩٧]. ثم طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٥٩ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ أيار/مايو و١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام الداعية إلى أن يقوم المجلس بتمديد فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى،

وإذ يحيط علماً كذلك بموافقة حكومة قبرص على أن من الضروري، نظراً للظروف السائدة في الجزيرة، إبقاء القوة في قبرص بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع الحكومات المساهمة بقوات على النحو المرتأى في الفقرة ٥٦ من التقرير، مقترحات معينة إلى المجلس، في موعد لا يتجاوز ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بشأن إعادة تشكيل القوة، على أن تستند هذه المقترحات إلى الخيارات العملية المتاحة في الظروف الراهنة؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها، وإبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛

٤ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون مع القوة على أساس الولاية الحالية.

### المقرر المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٩٤)
### بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٠٩٤، التي عقدها المجلس في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢، وفقاً للتفاهم المتوصل إليه في مشاوراته السابقة، أدلى الرئيس (الرأس الأخضر) بالبيان التالي باسم المجلس[٩٨]، عقب مشاورات بين أعضائه:

يشير مجلس الأمن إلى التقرير الشفهي المقدّم في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام في قبرص. ويرحب بالاجتماعات المنفصلة التي عقدها الأمين العام مع زعيمي الطائفتين من ١٨ إلى ٢٣ حزيران/يونيه. كما يلاحظ المجلس بارتياح أن المناقشات انصبت على المسائل المتعلقة بالتعديلات الإقليمية والمشردين وأن المسائل الست الأخرى التي تشكّل مجموعة الأفكار المتعلقة باتفاق إطاري شامل قد استعرضت أيضاً. ويعرب المجلس بالإجماع عن تأييده التام للإجراء الذي اعتمده الأمين العام لتنفيذ القرار ٧٥٠ (١٩٩٢) المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

ويؤكد المجلس من جديد تأييده لمجموعة الأفكار بوصفها أساساً مناسباً من أجل التوصل إلى اتفاق إطاري شامل على النحو المذكور في الفقرة ٤ من القرار ٧٥٠ (١٩٩٢).

ويلاحظ المجلس بارتياح قبول زعيمي الطائفتين استئناف اجتماعاتهما مع الأمين العام في ١٥ تموز/يوليه والبقاء طوال المدة المعقولة التي قد يحتاجها إنجاز العمل.

ويرى المجلس أن الاجتماعات المقبلة تمثل مرحلة حاسمة في جهود الأمين العام ويدعو كلا الزعيمين إلى أن يكونا على استعداد لاتخاذ القرارات اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن كل مسألة من المسائل على النحو الذي عولجت به في مجموعة الأفكار ككل متكامل يتعلق بالاتفاق الإطاري الشامل.

ويؤيد المجلس ما يعتزمه الأمين العام من دعوة الزعيمين إلى اجتماع مشترك بمجرد أن تبين المحادثات غير المباشرة أن الطرفين قد دخلا النطاق المؤدي إلى اتفاق بشأن مجموعة الأفكار؛ وعقد اجتماع دولي رفيع المستوى، رهناً بإنجاز الأعمال في الاجتماع المشترك بنجاح، لإبرام الاتفاق الإطاري الشامل.

ويدعو المجلس جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بمسؤولياتها والتعاون التام مع الأمين العام على ضمان نجاح هذه الاجتماعات.

ويؤكد المجلس من جديد قراره بإبقاء المسألة القبرصية قيد النظر على أساس مباشر ومستمر، لدعم الجهود المبذولة لاستكمال مجموعة الأفكار وإبرام اتفاق إطاري شامل.

ويطلب المجلس من الأمين العام تزويده بتقييم مستمر للتقدم المحرز في الاجتماعات التي ستبدأ في ١٥ تموز/يوليه كي يتمكّن المجلس، في أثناء سير المحادثات، من تقرير أفضل طريقة لتقديم تأييده المباشر والكامل.

ويتطلع المجلس إلى أن يتلقى، في ختام هذه الاجتماعات، تقريراً كاملاً من الأمين العام على النحو المطلوب في الفقرة ١٠ من القرار ٧٥٠ (١٩٩٢).

### المقرر المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٠٩): القرار ٧٧٤ (١٩٩٢)

في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢، وعملاً بالقرار ٧٥٠ (١٩٩٢)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص[٩٩]. وأفاد أن الجهود الجهيدة التي بذلت خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس حققت بعض التقدم، غير أنها لم تبلغ الهدف المنشود. وقد ركز الأمين العام في سلسلة المحادثات التي أجراها مع زعيمي الطائفتين على المسألتين المعلقتين، ألا وهما التعديلات في الأراضي والمشردون، حسبما توقعه المجلس. ففي ما يتعلق بمسألة التعديلات في الأراضي، أجريت محادثات فنية لأول مرة بين الطرفين، لكن الجانب القبرصي التركي يلزمه أن يبدي الاستعداد الضروري لكي يتوقع حصول تسوية تتفق إلى حد ما مع المقترحات الواردة في مجموعة الأفكار، إذا ما أريد الحفاظ على ما أحدث من توازن دقيق في ما بقي من مجموعة الأفكار. وفي ما يتعلق بمسألة المشردين، رحب الأمين العام بقبول الجانب القبرصي التركي مبدأ الحق في العودة والحق في الملكية. وقال إن مجموعة الأفكار تعرض ترتيبات معقولة لمعالجة الصعوبات العملية التي تحول دون تسوية مسألة المشردين، بكيفية تراعي الحقوق والمصالح المشروعة لكلا الطرفين. وخلص الأمين العام إلى أن مجموعة الأفكار ككل طورت بما فيه الكفاية وأن المسألتين المعلقتين قد أصبحتا بنفس وضوح العناصر الأخرى من مجموعة الأفكار، بما يمكن الطرفين من التوصل إلى اتفاق شامل، شريطة إبداء الزعيمين الإرادة السياسية اللازمة. أما استمرار الوضع الراهن فليس خياراً صالحاً. وبالتالي، سيلزم، إن لم تتمخض المحادثات المقرر إجراؤها في

---

[٩٧] S/24084.

[٩٨] S/24271.

[٩٩] S/24472.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عن أي اتفاق، أن ينظر المجلس جدياً في انتهاج مسارات بديلة لفض مشكلة قبرص.

وأدرج المجلس في جلسته ٣١٠٩ المعقودة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، وفقاً للتفاهم المتوصل إليه في مشاوراته السابقة، تقرير الأمين العام في جدول أعماله.

ولفت الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد إبان مشاوراته السابقة [١٠٠]. ثم طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٧٤ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص،

وإذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص،

وإذ يلاحظ أنه تم تحقيق بعض التقدم، ولا سيما قبول كلا الجانبين الحق في العودة والحق في الممتلكات، وقيام كل من الجانبين بتقريب الفجوة بينهما بخصوص التعديلات في الأراضي،

وإذ يعربون عن قلقهم، مع ذلك، إزاء عدم التمكن حتى الآن، للأسباب المبينة في التقرير، من تحقيق الأهداف المبينة في القرار ٧٥٠ (١٩٩٢) المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢،

١ - يؤيد تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ عن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص ويشيد بجهوده؛

٢ - يعيد تأكيد موقفه المتمثل في أن تسوية القضية القبرصية يجب أن تقوم على أساس وجود دولة في قبرص ذات سيادة واحدة، وشخصية دولية واحدة، ومواطنة وحيدة ويكون استقلالها وسلامة إقليمها مصانين، وتضم طائفتين متساويتين سياسياً على النحو المحدد في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ في إطار اتحاد يتكون من طائفتين ومنطقتين وأن هذه التسوية يجب أن تستبعد أي وحدة كلية أو جزئية مع أي بلد آخر وكل شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال؛

٣ - يؤيد مجموعة الأفكار التي تتضمن تعديلات مقترحة في الأراضي، التي تنعكس في الخريطة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢، بوصفها الأساس للتوصل إلى اتفاق إطاري شامل؛

٤ - يتفق مع الأمين العام على أن مجموعة الأفكار، ككل متكامل، قد تم الآن تطويرها بالقدر الكافي لكي تسمح للجانبين بالتوصل إلى اتفاق شامل؛

٥ - يناشد الأطراف أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة وأن تتناول على نحو إيجابي ملاحظات الأمين العام من أجل تسوية القضايا التي شملها تقريره؛

٦ - يحث الأطراف حين تستأنف محادثاتها المباشرة مع الأمين العام في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، على مواصلة المفاوضات دون انقطاع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، لحين التوصل إلى اتفاق إطاري شامل على أساس المجموعة الكاملة من الأفكار؛

٧ - يعيد تأكيد موقفه الداعي إلى أن يتولى الأمين العام، عقب اختتام المحادثات المباشرة بصورة مرضية، عقد اجتماع دولي رفيع المستوى برئاسته، تحضره الطائفتان واليونان وتركيا، لإبرام اتفاق إطاري شامل؛

٨ - يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون على النحو الكامل مع الأمين العام وممثليه في تمهيد السبيل، قبل استئناف المحادثات المباشرة في تشرين الأول/أكتوبر، لتسهيل الإكمال السريع للعمل؛

٩ - يعرب عن توقعه بأن يتم إبرام اتفاق إطاري شامل في ١٩٩٢ وأن تكون سنة ١٩٩٣ هي الفترة الانتقالية التي يتم خلالها تنفيذ التدابير التي ستُبيَّن في مرفق مجموعة الأفكار؛

١٠ - يؤكد من جديد أنه، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن السابقة، لا يمكن قبول الوضع الراهن، وأنه إذا ما لم ينبثق اتفاق عن المحادثات التي ستستأنف في تشرين الأول/أكتوبر، يدعو الأمين العام إلى تحديد أسباب الفشل والتوصية بمناهج عمل بديلة يعتمدها المجلس لحل المشكلة القبرصية؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن قبل نهاية ١٩٩٢ تقريراً كاملاً عن المحادثات التي ستستأنف في تشرين الأول/أكتوبر.

### المقرر المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٤٠): القرار ٧٨٩ (١٩٩٢)

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وعملاً بالقرار ٧٧٤ (١٩٩٢)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص [١٠١]. وأبلغ الأمين العام المجلس أن الاجتماعات المشتركة المعقودة في الفترة الممتدة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ لم تحقق الآمال المعقودة عليها. فبينما أوضحت تلك الاجتماعات موقفي الطرفين على نحو لم يسبق له مثيل، فإنها لم تستطع بلوغ الأهداف التي حددها المجلس في القرار ٧٧٤ (١٩٩٢) وإبرام اتفاق إطاري شامل. وأضاف قائلاً إن انعدام الإرادة السياسية، المشار إليه في تقريره المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ [١٠٢]، لا يزال يعرقل عقد اتفاق لولاه لكان في المتناول.

ولا تعدو بعض الاختلافات بين الطرفين أن تكون مجرد متغيرات لمجموعة الأفكار، ولذا فإنها لا محالة قابلة للانسجام. غير أن بعض مواقف الجانب القبرصي التركي تتباين أساساً مع تلك الأفكار. وإنها تندرج بوجه عام تحت العناوين التالية: مفهوم الاتحاد، والمشردون، والتعديلات في الأراضي. فبخصوص مفهوم الاتحاد، فإن موقف الجانب القبرصي التركي مبني على فرضية مفادها أن هناك حالياً دولتين ذاتي سيادة ومتساويتين في الحقوق، وأنهما ستحتفظان بالسيادة الفعلية في اتحاد مقبل. وأشار الأمين العام إلى أن قرارات المجلس بشأن قبرص سعت من عام ١٩٦٤ فصاعداً إلى الحفاظ على سلامة قبرص الإقليمية ووحدتها. وفيما يتعلق بالمشردين، أفاد الأمين العام أنه، وإن قبل زعيم الجانب القبرصي التركي بمبدأ الحق في العودة والحق في الملكية، فإن من شأن الاستثناءات التي أعلنها أن تحول في الواقع دون عودة أي مشردين من طائفة القبارصة اليونانيين. وفيما يتصل بمسألة التعديلات في الأراضي، رفض زعيم القبارصة الأتراك الخريطة التي تتضمنها مجموعة الأفكار، ولو كمنطلق للمحادثات. وأردف يقول إن من اللازم أن يعدل الجانب القبرصي التركي مواقفه بما يتفق نوعاً ما مع المقترحات الواردة في مجموعة الأفكار لما فيها من توازن دقيق. ولاحظ الأمين العام أن الجانب القبرصي اليوناني، وهو يعلن قبوله الأحكام الواردة في مجموعة الأفكار، كثيراً

[١٠٠] S/24487

[١٠١] S/24830.

[١٠٢] S/24471.

ما يذيل إعلانه بشروط؛ وهذه اشتراطات ينبغي إيضاحها في الاجتماعات المقبلة دون الانحراف عن مجموعة الأفكار.

وللتصدي لأزمة الثقة الحادة بين الطرفين وزيادة احتمالات نجاح الاجتماعات المقبلة، اقترح الأمين العام على الجانبين اتخاذ تشكيلة من تدابير لبناء الثقة يأخذ بها الطرفان قبل المفاوضات المقرر استئنافها في آذار/مارس ١٩٩٣. وتشمل تلك التدابير تخفيض عدد القوات التركية، مقابل تعليق البرامج القبرصية اليونانية لاقتناء الأسلحة؛ وتوسيع نطاق اتفاق الإخلاء ليشمل جميع المناطق التي يكون فيها الطرفان متقاربين جداً في المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة؛ وإدخال فاروشا في المنطقة التي تسيطر عليها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ والتقليل من القيود المفروضة على التنقل عبر المنطقة العازلة، تشجيعاً للتواصل بين الناس؛ والتشجيع على المشاريع المشتركة بين الطائفتين؛ وإجراء تعداد لمجموع سكان قبرص برعاية الأمم المتحدة؛ والقيام بدراسات لجدوى إعادة توطين وتأهيل القبارصة الأتراك المتأثرين بالتعديلات في الأراضي في إطار الاتفاق الشامل. وختاماً، حث الأمين العام المجلس على متابعة التطورات عن كثب للنظر في اتخاذ أية تدابير إضافية تلزم للإسراع بتسوية مسألة قبرص.

وأدرج المجلس في جلسته ٣١٤٠، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، عملاً بالتفاهم المتوصل إليه في مشاوراته السابقة، تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي الجلسة نفسها، لفت الرئيس (هنغاريا) انتباه الأعضاء إلى مشروع قرار أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة [١٠٣]، ثم طرح للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٨٩ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في التقرير الذي أعده الأمين العام في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أن الزعيمين ناقشا جميع القضايا المطروحة في مجموعة الأفكار مما أسفر عن مجالات اتفاق على النحو المذكور في التقرير،

وإذ يرحب باتفاق الجانبين على الاجتماع مرة أخرى بالأمين العام في أوائل آذار/مارس ١٩٩٣ لاستكمال العمل المتعلق بمجموعة أفكار متفق عليها،

١ - يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص، ولا سيما القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥، و٥٤١ (١٩٨٣) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ و٥٥٠ (١٩٨٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٨٤، و٧٧٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢؛

٢ - يؤيد تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص ويثني على جهوده؛

٣ - يؤكد من جديد أيضاً تأييده لمجموعة الأفكار، بما فيها التعديلات في الأراضي المبينة في الخريطة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ باعتبارها أساس التوصل إلى اتفاق إطاري شامل؛

٤ - يعيد كذلك تأكيد موقفه وهو أن الحالة الراهنة غير مقبولة وأنه ينبغي التوصل، دون مزيد من التأخير، إلى اتفاق شامل يتمشى مع مجموعة الأفكار؛

٥ - يلاحظ أن الاجتماعات المشتركة التي عقدت مؤخراً لم تفض إلى الهدف المقصود وأن ذلك يرجع، بصفة خاصة، إلى أن بعض المواقف التي اتخذها الجانب القبرصي التركي تتعارض بشكل أساسي مع مجموعة الأفكار؛

٦ - يطلب إلى الجانب القبرصي التركي أن يتخذ مواقف متسقة مع مجموعة الأفكار المتعلقة بالقضايا التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وأن تكون الأطراف المعنية جميعها مستعدة لأن تتخذ في جولة المحادثات القادمة قرارات من شأنها التوصل بسرعة إلى تحقيق اتفاق؛

٧ - يسلّم بأن استكمال هذه العملية في آذار/مارس ١٩٩٣ سيسهله إلى حد كبير قيام كل جانب بتنفيذ تدابير من شأنها أن تشجع تبادل الثقة؛

٨ - يطلب إلى جميع المعنيين أن يلتزموا بتدابير بناء الثقة الواردة أدناه؛

(أ) أن يجري خفض ملحوظ في عدد القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية قبرص كخطوة أولى نحو سحب القوات غير القبرصية المذكورة في مجموعة الأفكار، وأن يخفض الإنفاق العسكري في جمهورية قبرص؛

(ب) أن تتعاون السلطات العسكرية الموجودة على كل جانب مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ المتعلق بالإخلاء ليشمل جميع ما في المنطقة العازلة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة من أماكن يكون فيها كل من الجانبين على مقربة شديدة من الآخر؛

(ج) أن توسع المنطقة الواقعة حالياً تحت سيطرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لتشمل ''فاروشا''، وذلك بغية تنفيذ القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)؛

(د) أن يتخذ كل جانب تدابير إيجابية لتشجيع الاتصال بين أفراد الطائفتين، وذلك بخفض القيود المفروضة على حركة الأشخاص عبر المنطقة العازلة؛

(هـ) أن تخفض القيود المفروضة على حركة السياح الأجانب عبر المنطقة العازلة؛

(و) أن يقترح كل جانب مشاريع للطائفتين يمكن تمويلها من الحكومات المقرضة والمانحة بالإضافة إلى المؤسسات الدولية؛

(ز) أن يلتزم الطرفان بإجراء تعداد لقبرص كلها تحت رعاية الأمم المتحدة،

(ح) أن يتعاون الطرفان لتمكين الأمم المتحدة من القيام، في المواقع ذات الصلة، بدراسات جدوى بشأن ما يلي: '١' إعادة توطين وتأهيل الأشخاص الذين سيتأثرون بالتعديلات في الأراضي التي ستشكّل جزءاً من الاتفاق الشامل، و'٢' برنامج التنمية الاقتصادية الذي سيشكّل جزءاً من الاتفاق الشامل والذي سيعود بالنفع على الأشخاص الذين سيستوطنون من جديد في المناطق الواقعة تحت الإدارة القبرصية التركية؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يتابع تنفيذ تدابير بناء الثقة المذكورة أعلاه، وأن يحيط مجلس الأمن علماً حسب الاقتضاء؛

١٠ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يجري ما يراه ملائماً من اتصالات تحضيرية قبل استئناف الاجتماعات المشتركة في آذار/مارس ١٩٩٣، وأن يقترح تنقيحات لزيادة فعالية الشكل التفاوضي كي ينظر فيها مجلس الأمن؛

١١ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقوم، أثناء الاجتماعات المشتركة في آذار/مارس ١٩٩٣، بتقييم التطورات بانتظام مع المجلس بغية النظر في الإجراءات الأخرى التي قد يتطلب الأمر أن يتخذها المجلس؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كاملاً بعد اختتام الاجتماعات المشتركة التي ستستأنف في آذار/مارس ١٩٩٣.

---

[١٠٣] S/24841.

### المقرر المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٤٨): القرار ٧٩٦ (١٩٩٢)

في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وعملاً بالقرار ٧٥٩ (١٩٩٢) قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص [١٠٤]، تناول فيه تطورات الوضع في الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وخلص الأمين العام إلى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال حتميا لتحقيق الأهداف التي حددها المجلس، وأوصى بتمديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى [١٠٥].

وأفاد الأمين العام بأن الوحدات المتبقية من القوة تعاد هيكلتها ويعاد تنظيمها في ضوء التخفيض المقبل لعدد أفراد القوة بنسبة ٢٨ في المائة [١٠٦]، لكي يظل في وسعها تنفيذ ولايتها الحالية قدر المستطاع. وقال إن الحكومات المساهمة بقوات قد أبلغت الأمين العام بأنها ترغب في زيادة تخفيض عدد وحداتها خلال عام ١٩٩٣. والواقع أن التخفيضات التدريجية في عدد أفراد القوة قد بلغت حداً أصبحت معه استمرارية العملية موضع شك. ولن يكون رد فعل القوة في المستقبل أمام انتهاكات وقف إطلاق النار أو الحوادث المتصلة به بنفس السرعة التي كانت تقدر عليها في السابق، كما أنها لن تستطيع المحافظة على سيطرتها على المنطقة العازلة على نفس المستوى. وإن إحداث هذه التخفيضات معناه ازدياد مسؤولية الجانبين عن تهيئة الظروف المؤاتية للتعجيل باتفاق شامل، وفقاً لما يتوخاه مجلس الأمن، ولمنع احتدام التوتر في قبرص. كما أن جهود القوة الرامية إلى التشجيع على عودة الأمور إلى نصابها بتيسير أنشطة المساعدة الإنسانية ستتأثر أيضاً بتخفيض عدد القوات. وفي الوقت نفسه، فإن القوة قد يزداد حجم المهام المنوطة بها في حال تنفيذ جميع المعنيين تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في القرار ٧٨٩ (١٩٩٢).

وأفاد الأمين العام بأنه يواصل مشاوراته مع الحكومات المساهمة بقوات بشأن إعادة هيكلة القوة، وسيقدم إلى المجلس تقريراً في هذا الشأن بأسرع ما يمكن. وقال إنه ينظر أيضاً في إمكانية إيجاد بلدان أخرى يمكن أن توافق على المساهمة بقوات تحل محل القوات المنسحبة؛ غير أنه أعرب عن اعتقاده بأن من المحتمل، حتى إن أعيدت هيكلة القوة جذرياً، ألّا يتأتى وضع ترتيب ناجح إلّا على أساس تمويل القوة من الأنصبة المقررة.

وأدرج المجلس في جلسته ٣١٤٨، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عملاً بالتفاهم المتوصل إليه في مشاوراته السابقة، تقرير الأمين العام في جدول أعماله.

وفي الجلسة نفسها، لفت الرئيس (الهند) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [١٠٧]. وطرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٩٦ (١٩٩٢)، فيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن فترة وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى،

وإذ يحيط علماً كذلك بأن حكومة قبرص قد وافقت على أن من الضروري، نظراً للأحوال السائدة في الجزيرة، إبقاء القوة في قبرص إلى ما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وغيره من القرارات ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى فترة وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، لمدة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة وأن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣؛

٣ - يرحب بما أعرب عنه الأمين العام في الفقرة ٤٦ من تقريره من اعتزامه متابعة مشاوراته مع الحكومات المساهمة بقوات بشأن إعادة تشكيل القوة وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في أسرع وقت ممكن؛

٤ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون مع القوة على أساس الولاية الراهنة.

---

[١٠٤] S/24917.

[١٠٥] أبلغ الأمين العام مجلس الأمن لاحقاً بأن حكومات قبرص واليونان والمملكة المتحدة أشارت إلى قبولها التمديد المقترح لولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأوضحت حكومة تركيا أنها تقبل وتدعم موقف الجانب القبرصي التركي، على نحو ما أعرب عنه في الجلسات السابقة للمجلس بشأن تمديد الولاية (S/24917/Add.1).

[١٠٦] انظر تقرير الأمين العام (S/24581) المقدّم بمقتضى الفقرة ٢ من القرار ٧٥٩ (١٩٩٢).

[١٠٧] S/24949.